عن الدبابات والمصارف: وقف تصعيد خطير في ليبيا

تقرير الشرق الأوسط رقم 201 | 20 أيار/مايو 2019

ترجمة من الإنكليزية

Headquarters
International Crisis Group
Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

Preventing War. Shaping Peace.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي..... i

I. مقدمة: عوامل نشوء أزمة مصرفية في ليبيا 1

II. من الانقسام السياسي إلى الانقسام المالي..... 3

آ. مصارف منقسمة 3

ب. نظامان ماليان متوازيان..... 4

III. نحو الذروة: الإجراءات المالية التي اتخذت في أيلول/سبتمبر 2018 9

IV. تحاشي وقوع أزمة مصرفية شاملة..... 12

V. الخلاصة 17

الملاحق

أ. خريطة ليبيا..... 18

ب. شكل توضيحي للتدفقات المالية..... 19

ج. إنفاق الحكومة المؤقتة (الشرقية) 2015-2018 (بملايين الدنانير الليبية)..... 20

د. الإيرادات والنفقات الفعلية لحكومة طرابلس 2014-2018 (بملايين الدنانير الليبية)..... 21

ه. عن مجموعة الأزمات الدولية 22

و. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2015..... 23

ز. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية..... 25

الاستنتاجات الرئيسية

ما الجديد؟ تصل الأزمة المصرفية التي جرى تجاهلها لوقت طويل في ليبيا إلى أوجها في الوقت الذي تحاول فيه القوات التي يقودها المشير خليفة حفتر السيطرة على طرابلس. إن استمرار صراع طويل سيعيق الجهود الرامية إلى إعادة توحيد النظام المصرفي المنقسم، ويغذي احتمالات حدوث انهيار مالي وحرب اقتصادية تدور بموازاة الحرب العسكرية.

لماذا حدث ذلك؟ تعد الأزمة التي تلوح في الأفق نتيجة مباشرة لانقسام عمره أربع سنوات بين المصرف المركزي في طرابلس وفرعه الشرقي، والذي يعود بدوره إلى الانقسام السياسي الأوسع الذي نشأ في العام 2014. وربما أسهمت رغبة حفتر بإحكام سيطرته على المصرف المركزي وعلى أصول الدولة في تحديد التوقيت الذي اختاره لهجومه.

ما أهمية ذلك؟ إذا جمّد المصرف المركزي عمليات مصرفين تجاريين رئيسيين بسبب تدني الاحتياطيات، فإن من شأن هذا التحرك أن يزعزع استقرار الحكومة التي تتخذ من المنطقة الشرقية مقراً لها ويقطع التمويل عن القوات التي يقودها حفتر. ومن شأن هذا أن يعمق الانقسام السياسي بين السلطتين المتنافستين في شرق ليبيا وغربها وأن يحدث انتكاسة اقتصادية حادة في سائر أنحاء البلاد.

ما الذي ينبغي فعله؟ إضافة إلى وقف إطلاق النار، ينبغي على الأطراف المتصارعة في ليبيا، في الحد الأدنى، التوصل إلى اتفاق حول وضع إجراءات معيارية لعمليات المصارف التجارية في شرق ليبيا والعمل على إعادة توحيد المصرف المركزي. كما ينبغي على شركاء ليبيا الأجانب تقديم الخبرة والمشورة ومنح الأولوية في المفاوضات لتسوية الأزمة المالية.

الملخص التنفيذي

في الوقت الذي تخوض فيه القوات الموالية للقائد العسكري الذي يتخذ من المنطقة الشرقية مقراً له خليفة حفتر معارك مع مجموعات مسلحة في غرب ليبيا موالية اسمياً للحكومة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها، فإن أزمة مصرفية طال إهمالها وتحمل احتمالات الانفجار من شأنها أن تفاقم من عدم الاستقرار في البلاد. في نيسان/أبريل، بدأ مصرف ليبيا المركزي في طرابلس بفرض قيود على عدد من المصارف التجارية في المنطقة الشرقية، والتي تغطي معاً 30% من الاحتياجات المصرفية التجارية في ليبيا. بدأت هذه القيود بالظهور قبل هجوم حفتر، الذي قد يكون مدفوعاً جزئياً بالنزاع المصرفي المتصاعد الذي تعود جذوره إلى الانقسام السياسي في ليبيا في العام 2014. إذا طبق المصرف المركزي المزيد من الإجراءات التقييدية، فإن هذا سيقوض قدرة الحكومة في الشرق على دفع رواتب الموظفين وقوات حفتر. ويمكن لهذا بدوره أن يدفع حفتر إلى وقف الصادرات النفطية من المناطق التي يسيطر عليها وأن يطلق حرباً اقتصادية. إن تحاشي وقوع أزمة كهذه يتطلب تسوية بين المصرف المركزي في طرابلس وفرعه الشرقي في بنغازي، الذي يعمل بشكل مستقل منذ العام 2014، حول كيفية معالجة عمليات المصارف التجارية. وينبغي على شركاء ليبيا الدوليين العمل لتحقيق ذلك الهدف.

المعركة الدائرة حول طرابلس تسببت أصلاً بمقتل ما لا يقل عن 300 شخص ونزوح عشرات الآلاف خلال شهر من القتال. لقد تعثر هجوم الجيش الوطني الليبي الذي يقوده حفتر، والذي بدأ في مطلع نيسان/أبريل، حتى الآن في محيط العاصمة في وجه مقاومة شرسة من المجموعات المسلحة المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة. يُظهر الطرفان ثقة بأنهما سينتصران بدعم عسكري ومالي من رعاتهما الخارجيين. كما أنهما رفضا وساطة أطراف حيادية خارجية مثل الأمم المتحدة. توحي جميع المؤشرات بوجود مأزق طويل الأمد ومدمر بشكل كبير.

على خلفية استمرار القتال، فإن السلطات في طرابلس لا تظهر رغبة كبيرة في الاستجابة إلى الأزمة المصرفية الوشيكة. إنها تعرف أنها تتمتع بميزة الوصول الحصري إلى أموال الدولة المتأتية من مبيعات النفط، وأن تنازلاً من قبلها سينقذ ذات المصارف التي ساعدت في تمويل القوات العسكرية التي تحاصرها حالياً. وقد تشعر سلطات طرابلس بإغراء السماح للأزمة المصرفية بالوصول إلى أوجها، أو حتى اتخاذ إجراءات إضافية مثل قطع الرواتب عن موظفي الخدمة المدنية العاملين في الشرق والذين تدفع رواتبهم طرابلس حالياً، من أجل قطع قنوات التمويل عن شرق ليبيا، وبذلك تعيق قدرة الجيش الوطني الليبي على الاستمرار في القتال.

قد تبدو مثل هذه الاستراتيجية منطقية من الناحية العسكرية، لكنها ستعقد وتضاعف الأزمة الاقتصادية المستمرة، مع ما سيحدثه ذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة على البلاد بأسرها. يمكن للمشاكل المتزايدة التي ستواجهها المصارف التجارية أن تتسبب في حالة من الهلع الجماعي، وتفاقم أزمة السيولة القائمة وتعيق تقديم الخدمات؛ حيث لن تكون الشركات الحكومية الرئيسية والشركات الخاصة، التي تحتفظ بحسابات في هذه المصارف، قادرة على معالجة الدفعات أو إصدار رسائل اعتماد لاستيراد السلع الأساسية التي تعتمد عليها ليبيا بشكل كبير.

كما يمكن لحدوث ضائقة مالية في الشرق أن يؤدي إلى العودة إلى القتال من أجل السيطرة على المصدر الوحيد للعائدات في ليبيا والمتمثل في نفطها. على المدى القصير، يمكن لحفتر أن يطلب من داعميه الإقليميين الأثرياء – بشكل رئيسي الإمارات العربية المتحدة والسعودية – تمويل مجهوده الحربي، لكن مع استمرار القتال، يمكن للحكومة في الشرق أن تقرر إغلاق حقول نفط البلاد ومنصات التصدير، ومعظمها يقع تحت سيطرة الجيش الوطني الليبي. وهذا سيعمق الانقسام بحكم الأمر الواقع بين الشرق والغرب، بما في ذلك انقسام القطاع المصرفي، وقد يصبح مقدمة للتقسيم. ويمكن لجميع هذه التطورات أن تعقّد بشكل كبير الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع الليبي بمجمله.

لمنع حدوث هذا السيناريو الكارثي، ينبغي على التحالفات العسكرية المتنافسة في شرق وغرب ليبيا أن تتفق على نحو عاجل على وقف لإطلاق النار ومن ثم الانطلاق فوراً إلى مفاوضات بين محافظي المصرف المركزي المتنافسين لتسوية النزاعات حول كيفية معالجة المعاملات المالية في الشرق. كما ينبغي على اللاعبين الخارجيين أن يضغطوا على الأطراف للشروع في مسار العمل هذا وأن يقدموا لهم الخبرة والمشورة. وينبغي على الولايات المتحدة بشكل خاص استعمال نفوذها التاريخي على القطاعين المالي والنفطي في ليبيا وتعاطفها مع حفتر، الذي أعلنته مؤخراً، لدفع الطرفين نحو تسوية مالية. يعد هذا خطوة محورية ينبغي أن تدعم المفاوضات السياسية والعسكرية حول إعادة توحيد مؤسسات الحكم، بما في ذلك إعادة توحيد المصرف المركزي وتعيين محافظ جديد للمصرف.

في المحصلة، فإن إعادة توحيد حكومتي ليبيا المتنافستين ومؤسسات الدولة، بما في ذلك مؤسساتها المالية، يمكن أن يحقق الاستقرار الذي ينشده مواطنوها. أما إعادة التوحيد بالوسائل العسكرية الذي يبدو أن حفتر وداعموه يراهنون عليه فمن المرجح أن يحدث أثراً عكسياً. إن الوعد بالتوصل إلى تسوية مالية يمكن أن يحدث الفرق الذي تحتاجه الأطراف الليبية للموافقة على وقف لإطلاق النار وإعادة وضع المفاوضات السياسية على مسارها الصحيح.

طرابلس/بنغازي/بروكسل، **20** أيار/مايو **2019**

عن الدبابات والمصارف: وقف تصعيد خطير في ليبيا

I. مقدمة: عوامل نشوء أزمة مصرفية في ليبيا

في العام 2014، تعرضت ليبيا لأزمة سياسية قسمت البلاد إلى برلمانين وحكومتين متنافستين: الحكومة المؤقتة برئاسة رئيس الوزراء عبد الله الثني في الشرق، والتي تمتعت بالاعتراف الدولي حتى كانون الأول/ديسمبر 2015؛ وحكومة تتخذ من طرابلس مقراً لها. في وقت لاحق، وفي اتفاق الصخيرات الذي جرى بوساطة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2015، شكل المتفاوضون حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، وبمجلس رئاسي يرأسه فايز السراج، وفر لها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اعترافاً دولياً. رغم ذلك، استمرت حكومة الثني بالعمل في الشرق، وبدعم قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.[1] كما أدت الأزمة السياسية في العام 2017 إلى انقسام المصرف المركزي بين محافظه الصديق الكبير في طرابلس ونائبه، علي الحبري، الذي شرع في إدارة فرع المصرف في بنغازي بشكل مستقل.[2]

أفضى انقسام المصرف المركزي إلى نزاع بين مركزي القوى في ليبيا، طرابلس وبنغازي، حول كيفية توزيع موارد الدولة (المتأتية بشكل رئيسي من مبيعات النفط). ثلاثة تطورات ذات صلة فاقمت هذا الخلاف. تمثل التطور الأول في قرار المصرف المركزي في العام 2014 فصل فرع بنغازي عن نظام الدفع الإلكتروني للمصرف، ما دفع الأخير للجوء إلى نظام محاسبي يدوي موازٍ.[3] لقد أعلن المصرف المركزي أنه لا يعترف بالنظام المحاسبي الموازي لفرع بنغازي، إلا أن البرلمان الذي يتخذ من مدينة طبرق الشرقية مقراً له قال إنه يعترف به، وتعتبر السلطات في المنطقة الشرقية المعاملات التي تجرى عبره صحيحة بموجب القانون الليبي.[4]

وتمثل التطور الثاني في قرار الحكومة المؤقتة في شرق ليبيا تفويض فرع بنغازي بتوسيع القاعدة النقدية للمصرف (بطبع العملة الممولة بسندات الخزينة لكن دون أن تكون مدعومة برأس مال حقيقي) دون موافقة المصرف المركزي من أجل دفع رواتب موظفي القطاع العام وتسديد مدفوعات أخرى في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك دفع رواتب الجيش الوطني الليبي.[5] بلغت مثل هذه الدفعات نحو تسعة مليارات دينار ليبي (6.4 مليار دولار) سنوياً منذ العام 2015.[6] ومن أجل تسديد هذه الدفعات، استخدمت الحكومة في شرق ليبيا المصارف التجارية الواقعة مقراتها ومعظم فروعها في الشرق، حيث تستطيع دفع رواتب للموظفين وأفراد قوات الأمن الذين عينتهم الحكومة حديثاً.[7] هناك ثلاثة مصارف بشكل خاص – المصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة اللذان تملكهما الدولة، ومصرف خاص صغير هو مصرف التجارة والتنمية – تعالج الجزء الأكبر من هذه المدفوعات، التي يبلغ مجموعها نحو 30% من الاحتياجات إلى المصارف التجارية في ليبيا.[8] ونتيجة لهذه العمليات، راكمت هذه المصارف احتياطيات واعتمادات لدى فرع المصرف المركزي في بنغازي لا يعترف بها المصرف المركزي في طرابلس.[9]

---

[1] حول الأزمة السياسية الليبية في العام 2014 والتي أدت إلى نشوء حكومتين متنافستين في طرابلس وشرق ليبيا، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 157، **ليبيا: البناء السليم على مفاوضات جنيف**، 26 شباط/فبراير 2015، وتقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 170، **الاتفاق السياسي الليبي وضرورة إعادة صياغته**، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[2] حول انقسام المصرف المركزي، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 165، **الجائزة: الصراع على ثروات الطاقة الليبية**، 3 كانون الأول/ديسمبر 2015، وتقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 189، **ما بعد مواجهات الهلال النفطي في ليبيا**، 9 آب/أغسطس 2018.

[3] مراسلة خطية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الفرع الشرقي للمصرف المركزي، آذار/مارس 2019.

[4] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محافظ المصرف المركزي، الصديق الكبير، تونس العاصمة، 9 كانون الثاني/يناير 2019. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في مجلس النواب، طبرق، تشرين الأول/أكتوبر 2018؛ بنغازي 2017-2018.

[5] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع وزراء في الحكومة المؤقتة في شرق ليبيا، بنغازي والبيضاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

[6] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في فرع بنغازي للمصرف المركزي، آذار/مارس 2019. انظر الشكل 1 لرؤية توزيع الإنفاق الحكومي في المنطقة الشرقية.

[7] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بنغازي، آذار/مارس 2019.

[8] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في المصرف المركزي، طرابلس وبنغازي، 2018-2019؛ وممثلين من مصرف الوحدة، بنغازي، آذار/مارس 2019.

[9] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بنغازي، آذار/مارس 2019.

وأتى التطور الثالث في تشرين الأول/أكتوبر 2018، عندما فرضت حكومة طرابلس إجراءات مالية حررت شراء العملات الأجنبية في سائر أنحاء البلاد بسعر صرف جديد أعلى.[10] تسبب هذا في استنزاف احتياطيات المصارف الثلاثة المذكورة أعلاه لدى المصرف المركزي، الذي قام بالسحب من حساباتها بالعملة المحلية. تدفع هذه التطورات الثلاثة معاً المصارف التجارية العاملة في شرق البلاد إلى أزمة حادة مع انخفاض احتياطياتها المودعة لدى المصرف المركزي إلى ما يقترب من الحد الأدنى المطلوب بموجب القانون، أي 20% من إجمالي إيداعاتها. إذا بلغت أدنى من هذا الحد – كما يبدو وشيكاً أو قد يكون حدث أصلاً – يمكن للمصرف المركزي أن يفرض قيوداً عليها، بشكل رئيسي على شراء العملات الأجنبية، وهذا سيحد من قدرتها على تسديد الدفعات؛ أو يمكن أن يؤدي إلى استنفاد احتياطياتها بالكامل، وعندها ستصبح هذه المصارف غير قادرة على العمل حكماً.

في أواخر نيسان/أبريل، فرض مسؤولو المصرف المركزي في طرابلس قيوداً وآليات تحكّم خاصة بعمليات العملات الأجنبية على مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية، وعلى مصرفين آخرين أصغر منهما.[11] ادعى المصرف المركزي أن الإجراءات شكلت تدابير ناظمة ولازمة لمنع عمليات الغش، إلا أن ممثلي أحد المصارف المستهدفة ومسؤولي فرع المصرف المركزي في بنغازي يقولون إنها إجراءات انتقامية تستهدف المصارف الشرقية على نحو خاص، وبالتحديد تلك التي تضاءلت احتياطياتها لدى المصرف المركزي في طرابلس.[12] من شأن القيود المفروضة أصلاً، والقيود الإضافية التي يتوقع أن تفرض، بما في ذلك على مصارف أخرى مثل المصرف التجاري الوطني، أن تمنع هذه المصارف من دفع رواتب السلطات التي تتخذ من شرق ليبيا مقراً لها، وتؤثر أيضاً بعملياتها في باقي أنحاء البلاد.

لم تجتذب الأزمة المصرفية حتى الآن ما يكفي من الاهتمام العام، لكن بعض مسؤولي المصرف المركزي، وفرعه الشرقي والمصارف التجارية الثلاثة المتأثرة أطلقت جرس الإنذار أولاً في آذار/مارس.[13] بالنظر إلى توقيت تقدم حفتر باتجاه طرابلس، والذي بدأ في مطلع نيسان/أبريل، من المحتمل جداً أن تكون الضغوط المالية قد ساعدت في دفعه لاتخاذ القرار بشن الهجوم؛ حيث يحتمل أن يكون قد راهن على اقتحام سريع للعاصمة لفرض سيطرته على الحكومة المركزية وإعادة توحيد المصرف المركزي تحت سيطرته. كانت مثل هذه الحصيلة ستجبر المصرف المركزي على قبول جميع الالتزامات المترتبة على فرعه الشرقي (الذي دعم الهجوم علناً) ومنح حفتر إمكانية الوصول المستمر إلى أموال الدولة. كما أنه كان سيرضي بعض داعمي حفتر الخارجيين، الذين يتهمون المصرف المركزي في طرابلس بتمويل الميليشيات والمجموعات الإسلامية التي يعارضونها.[14] لكن إذا فشل هجوم حفتر، فلن يكون لديه خيار سوى دعوة داعميه الخارجيين لتغطية نفقاته العامة في الشرق. في هذه الأثناء فإن محاولة حفتر الجارية للسيطرة على العاصمة بالقوة توفر لسلطات طرابلس مبرراً للسماح بتطور الأزمة المالية وربما اتخاذ خطوات إضافية لقطع جميع قنوات التمويل الداخلي عن أولئك الذين يهاجمون طرابلس.

يستند هذا التقرير إلى عشرات المقابلات مع مسؤولين مصرفيين وحكوميين ليبيين في شرق وغرب ليبيا في الربع الأول من العام 2019. كما أنه يبني على الأبحاث التي أجرتها مجموعة الأزمات حول الجوانب المالية للأزمة السياسية الليبية، والمستمرة منذ العام 2014.

---

[10] قرار المجلس الرئاسي 2018/1300، 12 أيلول/سبتمبر 2018. انظر الحاشية 33.

[11] مصرف ليبيا المركزي، ملاحظة توضيحية نشرت في 29 نيسان/أبريل 2019. لقد كان مصرف التجارة والتنمية خاضعاً أصلاً للإجراءات التقييدية للمصرف المركزي منذ العام 2016. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في مصرف التجارة والتنمية، بنغازي، 11 آذار/مارس 2019. إضافة إلى المصرفين آنفي الذكر، تأثرت مؤسستان أخريان: مصرف الواحة ومصرف الإجماع العربي. ويقول المصرف المركزي في طرابلس إن ثمة لجنة ينبغي أن توافق على أي رسالة اعتماد من المؤسسات المستهدفة.

[12] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل لمصرف الوحدة، تونس العاصمة، 30 نيسان/أبريل 2019؛ تبادل للرسائل الخطية أجرته مجموعة الأزمات مع مسؤول تربطه علاقات بمقر المصرف المركزي في طرابلس، 30 نيسان/أبريل 2019.

[13] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بنغازي، آذار/مارس 2019.

[14] يوجه حفتر والسلطات التي تتخذ من شرق ليبيا مقراً لها اتهامات متكررة للمصرف المركزي بتمويل المجموعات المسلحة المعادية علناً للجيش الوطني الليبي والميليشيات التي يتهمونها بأنها مجموعات إرهابية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في شرق ليبيا، بنغازي والبيضاء، 2018-2019. انظر أيضاً تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 189، **ما بعد مواجهات الهلال النفطي في ليبيا**، 9 آب/أغسطس 2018. ينزع المسؤولون المصريون إلى ترديد هذه الاتهامات ويعبرون عن قلق أوسع من أن العائدات النفطية الليبية التي يتلقاها المصرف المركزي يمكن أن يتم تمريرها إلى ما تعتبرها مصر مجموعات إرهابية في ليبيا ومناطق أخرى. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين مصريين، تونس العاصمة، كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2019.

II. من الانقسام السياسي إلى الانقسام المالي

آ. مصارف منقسمة

يعود أصل الأزمة المالية إلى القرار الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر 2014 من قبل مجلس النواب الذي كان قد نصب نفسه في طبرق في آب/أغسطس بعد الانتخابات العامة التي طُعن بها والتي كانت قد أجريت قبل ذلك بشهرين، لتعيين النائب السابق لمحافظ المصرف المركزي، علي الحبري، محافظاً مؤقتاً، ليحل محل الصديق الكبير. في الواقع فإن الحبري أصبح مديراً لفرع المصرف المركزي في بنغازي، الذي بات يعمل الآن بشكل مستقل، في حين ظل الكبير في منصبه في طرابلس.[15] وبالتالي، بدأت الحكومتان المتنافستان في شرق وغرب ليبيا بتنفيذ سياسات مالية ونقدية منفصلة، ومتعارضة.

رد المصرف المركزي في تشرين الأول/أكتوبر 2014 بفصل فرعه الشرقي عن نظام التقاصّ المؤتمت (نظام التسويات الإجمالية الآنية)، الذي تستخدمه المصارف التجارية الليبية لإدارة حساباتها لدى المصرف المركزي. قبل العام 2014، كان لدى المصرف المركزي ثلاثة فروع عاملة – في طرابلس، وبنغازي وسبها. ومن بين هذه، كان مصرفا طرابلس وبنغازي مرتبطان بالنظام المذكور. وكان هذا يعني أنه كان بوسع الفرعين معالجة الدفعات الحكومية والخاصة وإجراء التقاصّ عليها بالنسبة للوزارات، والشركات وأصحاب الحسابات من الأفراد لدى المصارف التجارية.[16]

اتخذ المصرف المركزي هذه الخطوة لمنع السلطات في شرق ليبيا من الوصول إلى الحسابات والأموال الحكومية (الاحتياطيات وإيرادات النفط على حد سواء).[17] البرلمان الذي يتخذ من طرابلس مقراً له (المؤتمر الوطني العام، المنتخب في العام 2012) اعتبر مجلس النواب المنتخب حديثاً غير شرعي. والقرار الذي اتخذ بفصل بنغازي عن نظام التسويات الإجمالية الآنية يسبق الحكم الصادر عن المحكمة العليا التي تتخذ من طرابلس مقراً لها في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، والذي يعلن فعلياً أن انتخابات مجلس النواب في حزيران/يونيو 2014 غير دستورية؛ وهذا وفر الغطاء لاحقاً للمصرف المركزي لاعتبار الحكومة المدعومة من مجلس النواب في شرق ليبيا غير شرعية واعتبار قرارات مجلس النواب المتعلقة بالمصارف، بما في ذلك طلباته لدفع مخصصات الموازنة، لاغية.[18] كان قرار المصرف المركزي

[15] في مطلع أيلول/سبتمبر 2014، استدعى مجلس النواب في طبرق محافظ المصرف المركزي الصديق الكبير إلى جلسة استماع، رفض حضورها، وأرسل بدلاً منه نائب المحافظ علي الحبري. غياب الكبير ورفضه تحويل أموال إلى مجلس النواب دفع أعضاء المجلس في 14 أيلول/سبتمبر إلى عزل الكبير كمحافظ للمصرف المركزي وتعيين الحبري محافظاً مؤقتاً بدلاً منه. لم تعترف سلطات طرابلس بقرار مجلس النواب، واستمر الكبير محافظاً للمصرف المركزي في طرابلس، بدعم دولي، في حين عمل الحبري بشكل مستقل في فرع المصرف في شرق ليبيا. لم يلتق الرجلان مرة أخرى إلا بعد أربع سنوات، بطلب من الأمم المتحدة. في تلك الأثناء، انتقل الفرع في المنطقة الشرقية من بنغازي إلى البيضاء بعد تدمير مكتبه في بنغازي خلال القتال الذي دار في المدينة بين عامي 2014 و2017. دُشن فرع حديث البناء للمصرف المركزي في أواخر العام 2018، وتجري عملياته الآن في البيضاء وبنغازي على حد سواء. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين ومسؤولين سابقين في المصرف المركزي وفي فرعه الشرقي، طرابلس، طبرق وبنغازي، 2014-2018. في 19 كانون الأول/ديسمبر 2017 عين مجلس النواب مصرفياً ليبياً مقرباً من الحبري هو محمد شكري محافظاً جديداً للمصرف المركزي، ليحل رسمياً محل الكبير. إلا أن شكري لم يستلم مهام منصبه، مدعياً أنه سيفعل ذلك فقط إذا سمح له بالعمل من طرابلس، إلا أن سلطات طرابلس لم تعترف بتعيينه، مدعية أنه ينتهك الاتفاق السياسي الليبي المدعوم من الأمم المتحدة (وهو موقف تدعمه الأمم المتحدة أيضاً). ونتيجة لذلك، ما يزال الحبري يعمل على رأس فرع المصرف المركزي في بنغازي، وما يزال الكبير هو المحافظ المعترف به دولياً في طرابلس.

[16] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رواد أعمال ومستشارين للمصرف المركزي وفرعه الشرقي، تونس العاصمة، طرابلس وبنغازي، 2018-2019.

[17] بعد تنصيب مجلس النواب لنفسه في طبرق في مطلع آب/أغسطس 2014، كتب إلى فرع المصرف المركزي في بنغازي يطلب تحويل مبلغ 85 مليون دينار (61 مليون دولار) موجود في خمسة حسابات منفصلة للمؤتمر الوطني العام، البرلمان الذي يتخذ من طرابلس مقراً له والذي انتخب في العام 2012، إلى حساب جديد فتحه مجلس النواب في طبرق. رسالة رقم 2014/14 من رئيس مجلس النواب عقيلة صالح إلى فرع المصرف المركزي في بنغازي، بتاريخ 30 آب/أغسطس 2014. إلا أن المصرف المركزي رفض ذلك الطلب. يزعم أن مجلس النواب كان يأمل بتأمين الوصول إلى حساب خاص مجمد في المصرف المركزي موروث من حقبة القذافي، كان يحتوي 13 مليار دينار (10 مليار دولار) في أواخر العام 2014، طبقاً للحبري. يبدو أن هذا الحساب أنشئ بموجب القانون رقم 13 لعام 2010، "لتنظيم هيئة الاستثمار الليبية" والاحتفاظ بالفائض من العائدات النفطية. وقال الحبري إنه في أيلول/سبتمبر 2014، عندما شارك في اجتماعات في طبرق، كان قد اقترح على بعض أعضاء مجلس النواب استعمال الأموال الموجودة في هذا الحساب لتمويل موازناتهم، واعترف أنه لم يستشر الكبير قبل تقديم هذا المقترح. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الحبري، تونس العاصمة، تموز/يوليو 2018. وطبقاً للحبري، فإن المؤتمر الوطني العام كان قد استعمل سابقاً هذا الحساب لتغطية تعويضات بقيمة خمسة مليارات دينار (3.5 مليار دولار) للمقاتلين على شكل تعويضات عائلية لشهر رمضان، لكن لم يكن من الممكن التحقق من هذا الادعاء ويبقى من غير الواضح ما إذا كان قد تم الوصول إلى الأموال الموجودة في هذا الحساب المجمد.

[18] في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2014، وافق مجلس النواب على مقترح موازنة العام 2015 الذي قدمته حكومة الثني على أمل أن هذا سيذلل العقبات القانونية التي استحضرها المصرف المركزي لمنعه من صرف الأموال للحكومة الشرقية. وهذا أمر مفهوم،

يهدف بشكل خاص إلى منع تقديم الأموال إلى الجيش الوطني الليبي الذي أنشأه حفتر حديثاً، والذي يدعمه مجلس النواب بينما تعتبره سلطات طرابلس غير شرعي. إلا أن المصرف المركزي استمر بدفع رواتب جميع موظفي القطاع العام الذين عينوا قبل الأزمة السياسية في العام 2014، بما في ذلك العديد من الموظفين في الشرق، وأبقى المصارف التجارية، بما فيها تلك العاملة في الشرق، مرتبطة بنظام التسويات الإجمالية الآنية.

رغم حرمانه من تمويل الدولة والوصول إلى عائدات النفط، التي توضع حصرياً في خزائن المصرف المركزي المعترف به دولياً في طرابلس، فإن السلطات في الشرق استمرت بالعمل بدعم من مجلس النواب ووجدت وسائل أخرى لتمويل نفسها. في البداية، تمكنت من الحصول على قروض من المصارف التجارية الليبية، ولاحقاً في العام 2015، عن طريق سندات الخزينة التي تضمنها وزارة المالية في الحكومة المؤقتة والفرع الشرقي في المصرف المركزي.[19] سوَّت السلطات في شرق ليبيا بعض هذا الدين بطبع عشرة مليارات دينار (سبعة مليارات دولار) ووضعها في التداول على مدى الفترة بين عامي 2015 و2018 بشكل مستقل عن المصرف المركزي في طرابلس.[20] استمر تدفق الأموال إلى السلطات في شرق ليبيا حتى بعد تنصيب حكومة الوفاق الوطني في العام 2016 في طرابلس، وهي الحكومة التي اعترف بها مجلس الأمن، لكن ليس مجلس النواب. ويستمر تعليق نظام التقاصّ المؤتمت في فرع بنغازي للمصرف المركزي حتى هذا اليوم، ما سيؤدي إلى نشوء نظامين ماليين متوازيين لكن متداخلين في شرق وغرب ليبيا (انظر الملحق ب).

ب. نظامان ماليان متوازيان

أوجدت سندات الخزينة التي بيعت بين عامي 2015 و2018 ديناً عاماً في شرق ليبيا دون تفويض من المصرف المركزي في طرابلس، بلغ 35 مليار دينار (25 مليار دولار)، أو نحو تسعة مليارات دينار (ستة مليارات دولار) سنوياً.[21] تستخدم حكومة شرق ليبيا نحو 65% من أموالها لتمويل عملياتها، بما في ذلك رواتب الموظفين الذين عينتهم بعد الأزمة السياسية في العام 2014 (والذين لا تشملهم موازنة طرابلس) إضافة إلى الموظفين الذين كانوا معينين قبل الأزمة لكنهم فصلوا عن نظام مدفوعات طرابلس لأسباب تقنية وسياسية بعد العام 2014.[22] وتستخدم 30% أخرى لتغطية التكاليف التشغيلية ورواتب

بالنظر إلى أن القانون الليبي يتطلب موافقة البرلمان على الموازنة كي يتم منح الاعتمادات المالية للحكومة. لكن المصرف المركزي لم يغير موقفه بشأن تمويل السلطات في الشرق؛ ولم يعترف بأي من الموازنات التي قدمها مجلس النواب (ولا بتلك التي قدمها المؤتمر الوطني العام، المنتخب في العام 2012، والذي استمر في العمل في طرابلس بعد انتخابات العام 2014 التي طعن بها وإلى أن تم استبداله في أعقاب اتفاق الصخيرات الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر 2015). بدلاً من ذلك، وفي أواخر العام 2015، اتخذ المصرف المركزي قراراً أحادياً بشأن الأموال التي سيدفعها، مستخدماً الموازنة السابقة للعام 2013 كمرجع. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في مجلس النواب، طبرق، 2014.

[19] لم يتم الكشف علناً عن كيفية حدوث إصدار سندات الخزينة هذه وبأية شروط، ما يشكل نقطة نزاع مهمة مع طرابلس، حيث تستمر السلطات، بما فيها المصرف المركزي، باعتبار هذه السندات غير قانونية. نسخة من أحد هذه السندات أطلع فرع بنغازي في المصرف المركزي مجموعة الأزمات عليها تنص على: "إذن خزانة رقم 6 يدفع لمصرف ليبيا المركزي 250 مليون دينار ليبي فقط لا غير بمعدل فائدة سنوية مقداره 3%. تاريخ الاستحقاق: 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. موقع من وزير المالية والتخطيط، تاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2018". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الحبري، بنغازي، تشرين الثاني/نوفمبر 2018؛ ومع مستشارين في المصرف المركزي، طرابلس، أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2018. يبدو أن إذن الخزانة هذا سمح للحكومة الشرقية بتمويل نفسها عبر الالتزام بتسديد دين من أموال لا تمتلكها فعلياً بل اسمياً على أساس الافتراض بأنها حكومة شرعية. كان ثلث هذا الدين مدعوماً بعملة نقدية طبعت حديثاً ووضعها المصرف المركزي الشرقي في التداول عن طريق المصارف التجارية، بينما يبدو أن الباقي عملة ورقية دون رصيد. بالمقابل، فإن فرع المصرف المركزي في بنغازي يضع ذلك على حساب الحكومة الشرقية على أساس الادعاء بأن لديها أساس قانوني لمثل هذه العمليات (انظر الحاشية 15). في الظروف العادية، يتم شراء السندات من قبل مستثمرين مؤسساتيين، أو مصارف أو مواطنين، لكن في حالة شرق ليبيا، فإن مدى شراء المصارف التجارية لهذه السندات يبقى غير واضح؛ وبالتأكيد فإن المواطنين العاديين لم يشاركوا في ذلك. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مصرفيين وسكان، بنغازي والبيضاء، 2016-2018.

[20] تعاقدت السلطات الشرقية مع شركة روسية لطبع الأوراق النقدية في حين أن المصرف المركزي في طرابلس استمر بطبع عملته في المملكة المتحدة. سعى كلا الطرفين لتخفيف وقع أزمة سيولة حادة ضربت ليبيا في العام 2014 بزيادة تدفق النقد، إلا أن الطوابير الطويلة استمرت أمام المصارف. انظر Aiden Lewis, "Separate banknotes symbols of Libyan disunity, financial disarray", Reuters, 3 June 2016.

[21] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الحبري، المحافظ المؤقت للمصرف المركزي المعين من قبل مجلس النواب، بنغازي، 14 آذار/مارس 2019. حول الدين المترتب في شرق ليبيا، انظر أيضاً Ulf Lessing, "Debts pile up as rival Libyan governments struggle for power", Reuters, 6 March 2019.

[22] تعد مدفوعات رواتب القطاع العام قضية شائكة استخدمتها حكومة طرابلس ومنافستها الشرقية لاتهام الطرف الآخر بارتكاب مخالفات. في الفترة 2014-2015، ادعت الحكومة الشرقية أن طرابلس كانت قد فصلت موظفي شرق ليبيا عن نظام دفع الرواتب؛ وردت طرابلس بأنها كانت تغطي رواتب جميع موظفي القطاع العام، بما في ذلك الموجودين في الشرق. تبين بمرور

الجيش الوطني الليبي (ومعظمها لا تغطى بموازنة طرابلس).[23] يحسب فرع بنغازي للمصرف المركزي يحسب توزيع نفقاته المدنية مقابل نفقاته العسكرية بين عامي 2015 و2018 على النحو الآتي:

الشكل 1: إنفاق الحكومة المؤقتة (التي تتخذ من شرق ليبيا مقراً لها) 2015-2018 (بملايين الدنانير الليبية).

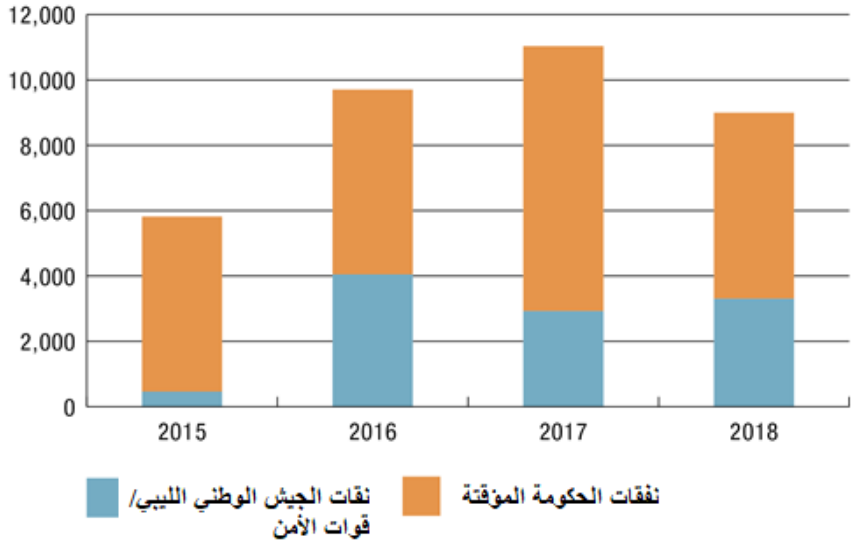

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، فرع بنغازي، آذار/مارس 2019 (مصدر غير منشور؛ التوزيع الكامل للأرقام متوافر في الملحق ج من هذا التقرير).

طوال هذه الفترة نفسها، بلغت موازنة حكومة طرابلس نحو 36 مليار دينار وسطياً (أقل بقليل من 25 مليار دولار) سنوياً. لا تشكل العائدات النفطية المصدر الرئيسي لدخل حكومة طرابلس، لكن بسبب انخفاض إنتاج وتصدير النفط والغاز، واجهت طرابلس أيضاً عجزاً في الموازنة، تراوح وسطياً بين 15 مليار دينار (10 مليارات دولار) سنوياً. في مطلع العام 2019، أشار المصرف المركزي إلى أن إجمالي دين حكومة طرابلس التراكمي لديه كان 62 مليار دينار (44 مليار دولار).[24] يظهر توزيع نفقات حكومة طرابلس أن نصف إنفاقها مخصص لدفع الرواتب، وهي على النحو الآتي:

الوقت أن الاختلاف في وجهات النظر كان مرتبطاً جزئياً بحقيقة أن وزراء الحكومة المسؤولين عن الإشراف على بيان الموظفين والمصرف المركزي، الذي يسدد الدفعات، علقوا دفع الرواتب لأولئك الذين لم يلتزموا بالتوجيهات الجديدة من طرابلس التي تطلب من موظفي القطاع العام تقديم أرقام بطاقات هوياتهم للمؤسسات التي توظفهم. كانت سلطات طرابلس قد تبنت هذا الإجراء لمنع موظفي الخدمة المدنية من استلام أكثر من راتب من الدولة في الوقت نفسه، وهو أمر غير قانوني وكان قد ظهر كمشكلة واسعة الانتشار في العام 2013. المسؤولون في الشرق جادلوا بأن العديد من الموظفين في الشرق لم يكونوا قادرين على الحصول على رقم للهوية الوطنية في العام 2014، عندما أغلق القتال في بنغازي العديد من المكاتب الحكومية، بما في ذلك تلك المسؤولة عن إصدار رقم الهوية الوطنية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في شرق ليبيا، ومسؤولين في طرابلس، البيضاء، بنغازي وطرابلس، 2015-2019. منذ العام 2017، والبنك الدولي، بالتعاون مع مسؤولين في وزارة المالية من حكومتي طرابلس والمنطقة الشرقية، يقودون جهوداً لتوحيد موازنة الحكومتين. وبفضل هذا الجهد، تم تحويل رواتب العديد من الموظفين الذين كانت تدفع لهم حتى الآن الحكومة الشرقية، بمن فيهم أولئك الذين وظفتهم بعد العام 2014، إلى فاتورة الرواتب في طرابلس. لكن كثيرين ما يزالون يتلقون رواتبهم من الحكومة الشرقية. بحلول آذار/مارس 2019، على سبيل المثال، كانت الحكومة في طرابلس قد بدأت بدفع رواتب العديد من الموظفين العاملين في قوات وزارة الداخلية في الشرق من موازنتها، في حين أن الشرطة ووحدات التحقيقات الجنائية ومديرية الأمن الداخلي في الشرق كانت ما تزال تتلقى رواتبها من خزائن المنطقة الشرقية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع إبراهيم بوشناف، وزير الداخلية في الحكومة الشرقية، بنغازي، 11 آذار/مارس 2019. بلغت الرواتب أكثر من نصف موازنة حكومتي طرابلس وشرق ليبيا على حد سواء على مدى الأعوام 2014-2018.

[23] تغطى رواتب الجيش الوطني الليبي على النحو الآتي: عسكريو الجيش الوطني الليبي الواردة أسماؤهم بقاعدة بيانات وزارة الدفاع قبل العام 2014 يستمرون بتلقي راتب أساسي من طرابلس، لكنهم يستلمون إضافة إلى ذلك زيادة من الحكومة الشرقية، في حين أن الأشخاص الذين جندوا بعد العام 2014 يدفع لهم بشكل كامل من الموازنة الشرقية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين من وزارة الداخلية؛ البيضاء، طرابلس، 2018-2019.

[24] Loans & Advances to Treasury in "Assets & Liabilities of Central Bank of Libya", Table no. 5, *Central Bank of Libya Economic Bulletin, 4th quarter 2018.*

الشكل 2: إنفاق حكومة طرابلس (بملايين الدنانير الليبية).

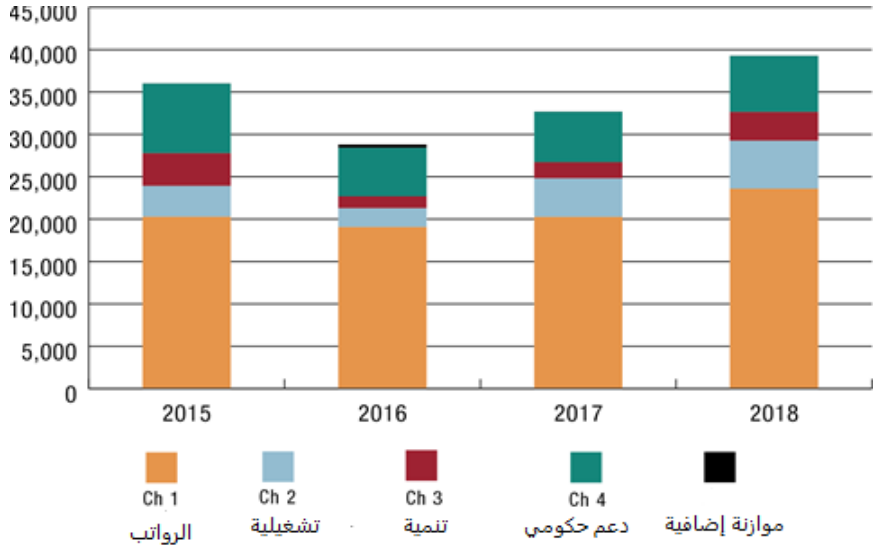

المصدر: النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع من عام 2018، الجدول 29 (التوزيع الكامل للأرقام موجود في الملحق د من هذا التقرير).

تغطي موازنة حكومة طرابلس معظم موظفي القطاع العام، بما في ذلك العديد من موظفي الخدمة المدنية وبعض أفراد الجيش الوطني الليبي وعناصر الأمن الآخرين في شرق ليبيا الذين كانوا أصلاً على قائمة رواتب العاملين في القطاع العام قبل أزمة العام 2014.[25] تدفع الحكومة الرواتب بإصدار شيكات إلكترونية من خلال نظام التسويات الإجمالية الآنية، الذي يعالجها عبر المصارف التجارية في سائر أنحاء ليبيا. وتحول هذه الدفعات، مثلها مثل جميع العمليات الأخرى عبر أنظمة الدفع الإلكتروني، بما في ذلك التحويلات الإلكترونية، أولاً من الحساب الرئيسي لحكومة طرابلس إلى حسابات الإيداع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى المصرف المركزي.

الحال لم يعد كذلك بالنسبة لإنفاق الحكومة الشرقية بعد العام 2014. يرسل فرع بنغازي للمصرف المركزي، الذي يعمل بشكل مستقل، الشيكات يدوياً إلى المكاتب والشركات الحكومية، لكن يتم تخليصها في المصارف التجارية حيث يحتفظ الزبائن بحساباتهم وتمر عبر حسابات ضمان (موازية) لا تتواصل مع نظام التقاصّ الإلكتروني المؤتمت المستخدم في طرابلس. والنتيجة وجود نظام موازٍ للحسابات الدائنة والمدينة للبنك التجاري في الفرع الشرقي للمصرف المركزي. ولذلك فإن جميع المصارف التجارية التي لها فروع في الشرق تستعمل نظامين متوازيين: نظام التسويات الإجمالية الآنية للعمليات "القانونية" التي يوافق عليها المصرف المركزي في طرابلس، ونظاماً يدوياً للعمليات الأخرى (التي تعتبرها طرابلس عمليات "غير قانونية") مع الفرع الشرقي. طبقاً للصادق الكبير، محافظ المصرف المركزي، بالإشارة إلى الاتفاق السياسي الليبي الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر 2015 والذي أوصل حكومة الوفاق الوطني إلى السلطة، فإن "كل هذا [السندات التي تضمنها السلطات الشرقية] غير قانوني، لأنه لم يرد في اتفاق الصخيرات"؛ علاوة على ذلك، قال إن المصرف المركزي لا يعترف بعملية التقاصّ اليدوية التي تجرى في الشرق.[26]

[25] انظر الحاشيتين 22 و23.

[26] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، 9 كانون الثاني/يناير 2019. موقف الكبير يدعمه عدد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يعتبر أي مؤسسة خارج إطار الاتفاق السياسي الليبي الموقع في كانون الأول/ديسمبر 2015 غير شرعية. في القرار 2256 (2015)، "يدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء، خصوصاً دول المنطقة، للاستمرار في حث جميع الأطراف في ليبيا على الانخراط بشكل بناء مع حكومة الوفاق الوطني وجميع المؤسسات الأخرى الواردة في الاتفاق السياسي الليبي ويدعو الدول الأعضاء إلى وقف الدعم والتواصل الرسمي مع المؤسسات الموازية التي تدعي أنها السلطة الشرعية لكنها خارج الاتفاق كما يحددها". تظهر لغة مشابهة في قراري مجلس الأمن 2278 (2016) و2368 (2017). على العكس من ذلك، فإن مجلس النواب يعتبر الاتفاق السياسي الليبي غير صالح، بما في ذلك الترتيبات المالية الخاصة الواردة فيه والتي تسمح لحكومة طرابلس بإصدار موازنتها والموافقة عليها دون موافقة البرلمان. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين من شرق ليبيا، بنغازي والبيضاء، 2018.

مدراء المصارف يقولون إنه طبقاً للقانون المصرفي الليبي لا يستطيعون رفض معالجة الشيكات الصادرة يدوياً من الفرع الشرقي للمصرف المركزي أو من المصارف التجارية.[27] ويتفق علي الحبري، محافظ الفرع الشرقي مع هذا الرأي.[28] توجب على جميع المصارف التجارية، بما في ذلك أكبر مصارف ليبيا، مصرف الجمهورية، ومقره في غرب ليبيا، الاحتفاظ بحسابات يدوية لدى الفرع الشرقي للمصرف المركزي. لكن مصرفين على وجه التحديد – المصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة – ومصرف ثالث خاص أصغر هو مصرف التجارة والتنمية، عالجت الجزء الأكبر من مدفوعات الحكومة الشرقية بالنظر إلى أنها موجودة في الشرق ولديها العدد الأكبر من الفروع والزبائن في تلك المنطقة. وهذا يفسر أن هذه المصارف بشكل خاص هي التي تأثرت بالنظام المزدوج بإجراء التقاصّ على الدفعات الذي يتوجب عليها استخدامه مع المصرف المركزي وفرعه الشرقي، أي استخدام نظام التسويات الإجمالية الآنية في طرابلس ونظام يدوي في الشرق.

لقد نجم عن معالجة دفعات حكومة شرق ليبيا وغيرها من العمليات التجارية بمرور الوقت تراكم الالتزامات المالية على الفرع الشرقي للمصرف المركزي لهذه المصارف التجارية.[29] النتيجة الرئيسية لهذا الأمر هو أن هذه المصارف التجارية راكمت احتياطيات وودائع لدى الفرع الشرقي للمصرف المركزي، بينما استمرت في الوقت نفسه بالقيام بعمليات أخرى عبر المصرف المركزي في طرابلس، حيث تضاءلت احتياطياتها وودائعها بمرور الوقت.

ونتيجة لهذا النظام المزدوج في التقاصّ، احتفظت المصارف التجارية باحتياطياتها الرئيسية من الودائع لدى المصرف المركزي في طرابلس وأجرت العديد من التعاملات معه، في الوقت الذي كانت تجري فيه المعاملات أيضاً مع الفرع الشرقي للمصرف المركزي وتراكم احتياطيات (اعتمادات) لدى الأخير. تبدو هاتين المجموعتين من الاعتمادات والودائع المصرفية التجارية متشابهة جداً، مع اختلاف جوهري؛ فالحكومة في طرابلس، وبالتالي المؤسسات الدولية، تعترف باحتياطيات المصرف المركزي ولا تعترف باحتياطيات الفرع الشرقي. وهذا يعني أنها لا تعترف أيضاً بالاعتمادات التي راكمتها المصارف التجارية في الشرق. عملياً، لا تقوم حكومة طرابلس بالإشراف على احتياطيات الفرع الشرقي، وتعكس تلك الأموال فرض الحكومة الشرقية لسلطتها ببيع سندات الخزينة وطبع العملة دون موافقة طرابلس. بمرور الوقت، راكمت المصارف التجارية اعتمادات لدى الفرع الشرقي بقيمة 21 مليار دينار (15 مليار دولار)، 65% منها يعود للمصارف الثلاثة الأنفة الذكر.[30] يظهر الجدول 1 حسابات هذه المصارف كما كانت في آب/أغسطس 2018.

[27] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مرعي البرعصي، رئيس مصرف الوحدة، بنغازي، 12 آذار/مارس 2019. النظام المصرفي الليبي محكوم بالقانون رقم 1 لعام 2005 (المعدل بالقانون رقم 46 لعام 2012). المادة 11، الفقرة 2، تنص على: "يمكن للمصرف [المركزي] أن يوفر دفعات مؤقتة للخزينة العامة لتغطية العجز المؤقت في إيرادات الموازنة العامة بناء على شروط يتم الاتفاق عليها بين مصرف ليبيا المركزي والأمانة المالية". الحكومة الشرقية وفرع بنغازي للمصرف المركزي يدعيان أنهما شرعيان بالنظر إلى أنهما معترف بهما من قبل مجلس النواب في طبرق. كما يجادل فرع بنغازي بأن أغلبية أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي، المعينين قبل انقسام العام 2014، متحالفون مع السلطات الشرقية، وأنهم يعقدون اجتماعات منتظمة للمجلس وبحضور أغلبية أعضائه. المصرف المركزي لا يعتبر هذه الاجتماعات قانونية. وهكذا يبدو أن المسؤولين في بنغازي يستخدمون ولاء بعض أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي لدعم سياساته الائتمانية. المادة 16 من القانون المصرفي تنص على: "أن يكون مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي مسؤولاً عن تنفيذ السياسات المتعلقة بتحقيق أهداف وغايات مصرف ليبيا المركزي. ويكون مسؤولاً أيضاً عن وضع وتنفيذ السياسات النقدية، والائتمانية والمصرفية في إطار السياسة العامة للحكومة".

[28] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الحبري، بنغازي، 14 آذار/مارس 2019.

[29] يشير مصرفيون ورجال أعمال في الشرق إلى أن دفعات الحكومة الشرقية عبر المصارف التجارية لم تكن الشكل الوحيد من العمليات التي أجرتها المصارف التجارية مع الفرع الشرقي للمصرف المركزي؛ فحتى العمليات التجارية العادية من وإلى الزبائن الذين يحتفظون بحسابات في شرق ليبيا كانت تتم تسويتها في نظام التقاص اليدوي وتوضع على الحساب المدين للمصارف لدى الفرع الشرقي للمصرف المركزي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مدراء في مصرفي الوحدة والمتوسط، بنغازي، 12 آذار/مارس 2019؛ ومقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل الأعمال الليبي حسن بي، طرابلس، 30 آذار/مارس 2019.

[30] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الحبري، بنغازي، 13 آذار/مارس 2019. يلاحظ أن الرقم الذي ذكره الحبري على أنه إجمالي احتياطيات المصارف التجارية لدى الفرع الشرقي للمصرف المركزي تبلغ 21 مليار، وليس 35 مليار دينار؛ أما الرقم الأخير فيتعلق بإجمالي الاحتياطيات المتراكمة أو التي راكمتها السلطات الشرقية بعد أن سحب الفرع الشرقي للمصرف المركزي من المصارف التجارية مقابل أوراق نقدية بقيمة 10 مليارات دينار (7.1 مليار دولار) التي كانت الحكومة الشرقية قد طبعتها في روسيا بين عامي 2015 و2018 وأعادتها إلى النظام المصرفي الليبي، إضافة إلى شهادات إيداع بقيمة أربعة مليارات دينار. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الحبري، بنغازي، 14 آذار/مارس 2019. إلا أن حاكم المصرف المركزي في طرابلس يدعي أن إجمالي الاحتياطيات التي تدعي المصارف التجارية امتلاكها لدى فرع بنغازي للمصرف المركزي تبلغ 25 مليار دينار. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع الصديق الكبير، تونس العاصمة، 9 كانون الثاني/يناير 2019.

الجدول 1: إيداعات المصرف التجاري لدى المصرف المركزي في طرابلس وفرعه الشرقي بملايين الدنانير الليبية (في 31 آب/أغسطس 2018) والودائع (القانونية) لدى مصرف ليبيا المركزي بملايين الدنانير الليبية (في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018).

الاسم	مصرف ليبيا المركزي (إيداعات فعلية)	مصرف ليبيا المركزي (ائتمان)	الإجمالي
المصرف التجاري الوطني	4,897	9,199	14,096
مصرف الوحدة	6,514	2,532	9,046
مصرف التجارة والتنمية	2,092	2,019	4,111
الإيداعات (القانونية) المطلوبة (20% من المبلغ الإجمالي) في مصرف ليبيا المركزي في طرابلس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018			
المصرف التجاري الوطني	3,779		
مصرف الوحدة	3,753		
مصرف التجارة والتنمية	1,747		

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، فرع بنغازي، آذار/مارس 2019 (غير منشور).

يعكس نظام التقاصّ المزدوج غير الاعتيادي الآثار الجانبية المعقدة للأزمة السياسية الليبية. لكن من وجهة نظر مالية لم تكن مشكلة ملحة طالما ظلت المصارف التجارية قادرة على الاحتفاظ بالحد الأدنى المطلوب قانونياً من الودائع (20% من إجمالي ودائع كل مصرف) لدى المصرف المركزي، وهو ما فعلته (الجدول رقم 1، جدول الودائع المطلوبة). في الواقع، حتى مع مراكمة هذه المصارف للاحتياطيات لدى الفرع الشرقي للمصرف المركزي، فإن ودائعها لدى المصرف المركزي نفسه ظلت مستقرة نسبياً بين عامي 2015 و2018، وظلت فوق عتبة الـ 20%. وهذا يشير إلى أن نظام التقاصّ المزدوج كان يمكن أن يستمر دون أن يؤثر في العمليات الكلية للمصارف التجارية.

III. نحو الذروة: الإجراءات المالية التي اتخذت في أيلول/سبتمبر 2018

تفاقم التباين في حسابات المصارف التجارية لدى فرعي المصرف المركزي عندما تبنت حكومة طرابلس رزمة إصلاحات اقتصادية أشارت إليها بوصفها "إجراءات مالية" في أيلول/سبتمبر 2018 في محاولة لتحرير الوصول إلى رسائل الاعتماد (التي كان المصرف المركزي قد وضع سقفاً لها منذ العام 2014)، وتقليص عمليات السوق السوداء وتحسين السيولة في المصارف.[31] كان المكون الرئيسي في هذه الإجراءات فرض رسم خدمة يبلغ 183% يضاف إلى سعر الصرف الرسمي على جميع مشتريات العملات الأجنبية التي تشمل عمليات تجارية وشخصية. في حين ظل سعر الصرف الرسمي 1.39 دينار مقابل الدولار، فإن فرض الرسم خلق فعلياً سعر صرف رسمي ثانٍ هو 3.90 دينار مقابل الدولار. دخل هذا الإجراء حيز التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر 2018 عندما بدأ المصرف المركزي بالموافقة على طلبات رسائل الاعتماد.[32]

في البداية امتدحت سلطات شرق ليبيا الإجراءات المالية التي تبنتها طرابلس لأنها كانت قد دعت منذ وقت طويل إلى نظام أكثر انفتاحاً لمنح رسائل الاعتماد ولحفظ قيمة الدينار من أجل خفض سعر الصرف في السوق السوداء، الذي كان قد وصل إلى سبعة دنانير مقابل الدولار.[33] قبل إجراء هذه الإصلاحات، كان معظم الليبيين والتجار الصغار يتمكنون من الوصول إلى العملة الأجنبية من خلال السوق السوداء؛ وبالنسبة لحكومة شرق ليبيا كانت تلك الوسيلة الوحيدة للوصول إلى العملة الأجنبية، بالنظر إلى أن الفرع الشرقي للمصرف المركزي لم يكن بحوزته أي عملات أجنبية.

إلا أن هذه الإجراءات، خصوصاً الرسم الجديد، سرعت المشاكل الناجمة عن نظام التسوية المزدوج وأحدثت رد فعل غير متوقع؛ حيث فرضت ضغوطاً فورية على حسابات المصارف التجارية لدى المصرف المركزي، مكان الإيداع الوحيد للعملة الأجنبية في البلاد. حتى المصارف التي تعمل في شرق ليبيا يتوجب عليها الاعتماد على احتياطياتها في المصرف المركزي للحصول على العملة الأجنبية. المصارف التجارية تأثرت بدرجات متفاوتة، لكن المصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة تعرضا لأسوأ الآثار بسبب حجم عملياتهما. على حد تعبير الحبري: "لو أبقت [طرابلس] على سعر الصرف السابق لشراء العملات الأجنبية، ما كانت المشكلة لتظهر إلى السطح قبل ثلاث سنوات لكن مع فرض الإجراءات المالية في تشرين الأول/أكتوبر، فإن نفاد احتياطيات المصارف التجارية في طرابلس تسارع".[34] تسببت الكلفة الإضافية لرسائل الاعتماد المشتراة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2018 بانخفاض مفاجئ في إيداعات هذه المصارف (حتى 50% بالنسبة لبعض المصارف طبقاً لفرع بنغازي للمصرف المركزي) ما جعلها تصل إلى ما دون العتبة المطلوبة أو الاقتراب كثيراً منها.[35]

[31] "Libya's Economic Reforms Fall Short", Crisis Group EU Watchlist 2018 – Third Update, 25 October 2018. الإجراءات المالية الجديدة فوضت المصرف المركزي بتحرير طلبات رسائل الاعتماد على أساس المعدل الجديد القائم على الرسوم، لكنها أيضاً استثنت المؤسسات الحكومية من هذا. كما أنها منحت الضوء الأخضر للمصرف المركزي لدفع تعويضات عائلية بقيمة 500 دولار للشخص، إضافة إلى دفعات أخرى بالعملات الأجنبية.

[32] قرار المجلس الرئاسي 2018/1300، 12 أيلول/سبتمبر 2018، أعلن الإجراءات المالية وفرض نظام قائم على الرسوم على العمليات المستقبلية المتعلقة بالعملات الأجنبية، إضافة إلى بعض الاستثناءات على النظام القائم على الرسوم. وضع معدل الرسم المحدد (الذي حدد بـ 183% من سعر الصرف الرسمي) بـ "قرار رئيس المجلس الرئاسي 2018/1، 19 أيلول/سبتمبر". في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2018، بدأت المصارف بإصدار رسائل اعتماد استناداً إلى هذا السعر الجديد. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في المصرف المركزي ورجال أعمال، طرابلس ومصراتة، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

[33] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في المصرف المركزي ومسؤولين في حكومة شرق ليبيا، بنغازي والبيضاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2018. مسؤولو المنطقة الشرقية قالوا إنهم كانوا يفضلون تخفيضاً نظامياً لقيمة الدينار، الأمر الذي كانوا يضغطون من أجله لنحو عامين، لكنهم أقروا بأن النظام القائم على الرسوم كان خطوة في الاتجاه الصحيح. كما دعا خبراء دوليون إلى خفض قيمة الدينار ولاحظوا أن النموذج القائم على الرسوم يتعارض مع الممارسات الدولية المثلى. ردت حكومة طرابلس بأن تخفيضاً نظامياً لقيمة الدينار سيكون مستحيلاً في الوقت الذي ما يزال فيه المصرف المركزي منقسماً ومؤسسات الدولة في مأزق. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين في طرابلس، ومسؤولين في المصرف المركزي، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2018؛ ومع اقتصاديين أجانب، تونس العاصمة، تشرين الثاني/نوفمبر 2018 – كانون الثاني/نوفمبر 2019.

[34] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بنغازي، 14 آذار/مارس 2019. تقاسم فرع بنغازي للمصرف التجاري مع مجموعة الأزمات الأرقام غير المنشورة لمشتريات العملة الأجنبية التي أجرتها المصارف الثلاثة آنفة الذكر بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2018.

[35] تقاسم فرع بنغازي للمصرف المركزي مع مجموعة الأزمات الاحتياطيات التقديرية للمصارف التجارية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الحبري، بنغازي، 14 آذار/مارس 2019.

بشكل اعتيادي، عندما تنخفض احتياطيات المصارف التجارية إلى ما دون العتبة المطلوبة، يستطيع المصرف المركزي أن يقرر في البداية تقييد عملياتها، على سبيل المثال بالحد من الاتجار بالعملات الأجنبية أو تقليص كميات الأموال التي يمكن تحويلها إلى الحد الأدنى؛ وإذا استنفدت الأموال بشكل كامل، يمكنه أن يعلق جميع عمليات المصرف. لكن إذا قرر المصرف المركزي أن يساعد في منع مصرف تجاري من الإفلاس، يمكنه أن يقرض المصرف أموالاً لزيادة احتياطياته (بشكل يشبه عملية إنقاذ)، أو تقليص الحد الأدنى المطلوب للإيداعات. عندما بدأت المصارف الشرقية دق نواقيس الخطر في مطلع العام 2019 لم تتبع سلطات طرابلس أي من هذه الإجراءات الوقائية، ورفضت حتى الاعتراف بالمشكلة علناً. بدلاً من ذلك، سمحت لاحتياطيات المصارف التجارية بالانخفاض أكثر.[36]

استمر استنزاف الاحتياطيات بعد كانون الثاني/يناير 2019، عندما قامت المصارف بعمليات موافق عليها بالعملات الأجنبية، سواء على شكل رسائل اعتماد أو تعويضات عائلية وأموال مخصصة للاستخدام الشخصي.[37] لا تتوافر أرقام دقيقة عن التكاليف الإجمالية لهذه العمليات لكن من المرجح أن تكون كبيرة. مصرف الوحدة وحده قال إنه تلقى طلبات من زبائنه للحصول على تعويضات عائلية بقيمة 500 مليون دولار (نحو 700 مليون دينار). وبسبب هذه الإجراءات وغيرها، انخفضت احتياطيات المصرف لدى المصرف المركزي أكثر بالمقارنة مع الأرقام التقديرية في نهاية العام 2018؛ وفي أواسط آذار/مارس 2019، وصلت إلى ما بين مليار وملياري دينار، في حين أن احتياطياته لدى الفرع الشرقي للمصرف المركزي ارتفعت إلى ما بين خمسة إلى ستة مليارات دينار في الفترة نفسها.[38]

احتياطيات المصرف التجاري الوطني لدى المصرف المركزي انخفضت أيضاً، لكن الحد الذي وصلت إليه موضع جدل؛ فطبقاً لفرع بنغازي للمصرف المركزي، وصلت إلى 2 إلى 3 مليارات دينار في آذار/مارس 2019، في حين أن احتياطياته لدى فرع بنغازي ظلت مرتفعة، أي نحو تسعة مليارات دينار. مدراء المصرف التجاري الوطني في طرابلس من جهتهم يدعون أن احتياطياته لدى المصرف المركزي كانت أكثر بقليل من أربعة مليارات دينار.[39] رغم هذا التباين، فإن هذه الأرقام تشير إلى أن المصرفين يقتربان بخطورة من الحد الأدنى المطلوب قانونياً، الأمر الذي من شأنه أن يدفع المصرف المركزي لاتخاذ إجراءات ضدهما، ويرجح أن تكون على شكل قيود على عملياتهما بالعملة الأجنبية أو قيود على التحويلات الإلكترونية.[40]

مسؤولو المصرف المركزي والحكومة في طرابلس إما يقللون من أهمية المشكلة مع المصارف التجارية واحتياطياتها أو ينكرون وجودها. إلا أن البيانات المنشورة للمصرف المركزي تعكس حقيقة حدوث انخفاض مفاجئ في المبالغ الإجمالية لاحتياطيات المصارف المركزية في طرابلس منذ تنفيذ الإجراءات المالية في العام 2018. في الشهور الثلاثة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2018، انخفض إجمالي الإيداعات الفعلية للمصارف التجارية لدى المصرف المركزي بأكثر من 10% من 101 مليار دولار في أيلول/سبتمبر إلى 93 مليار دولار في نهاية العام (كما يتبين في الجدول رقم 2).[41]

---

[36] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في المصرف المركزي في طرابلس ومسؤولين حكوميين، طرابلس، نيسان/أبريل 2019.

[37] يحق للأسر الليبية المطالبة بتعويض عائلي بمقدار 500 دولار سنوياً من خلال المصارف المحلية، تحسب بالسعر الرسمي وهو 1.39 دينار مقابل الدولار. وكجزء من "الإجراءات المالية" التي اتخذت في أيلول/سبتمبر 2018، وافقت الحكومة على منح 10,000 دولار للشخص سنوياً للاستخدام الشخصي، تحسب بسعر 3.9 دينار مقابل الدولار. اعتبر المصرف المركزي التعويض العائلي بالسعر الرسمي، والذي طبق في عامي 2017 و2018، حلاً مؤقتاً لتعويض الليبيين عن ارتفاع تكاليف المعيشة منذ العام 2014 واستحالة شراء العملات الأجنبية في المصارف المحلية. استخدم الكثير من الليبيين هذا التعويض، الذي حول إلى بطاقات ائتمان، لسحب العملة الأجنبية في الخارج والعودة إلى ليبيا بالمبلغ نقداً، حيث باعوه في السوق السوداء، وتحقيق ربح يتجاوز سعر شرائهم للعملة الأجنبية بالسعر الرسمي بثلاث إلى خمس مرات (طبقاً لسعر الصرف في السوق السوداء في ذلك الوقت). وكان القرار بالسماح بشراء 10,000 دولار بالسعر الجديد القائم على الرسم يهدف إلى تسهيل وصول الليبيين الراغبين بالسفر إلى الخارج أو أصحاب المحلات التجارية الصغيرة الذين يحتاجون لشراء السلع إلى العملة الأجنبية، في ضوء حقيقة أن المصارف الليبية ممنوعة من بيع العملات الأجنبية إلى زبائنها بسبب النقص في الأوراق النقدية الأجنبية.

[38] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مرعي البرعصي، رئيس مصرف الوحدة، بنغازي، 12 آذار/مارس 2019. إلا أن مدراء هذه المصارف في طرابلس يقولون إن احتياطياتهم الحالية تبلغ 2.2 مليار دينار. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أممي، طرابلس، 1 نيسان/أبريل 2019.

[39] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الحبري، بنغازي، 14 آذار/مارس 2019؛ ومقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أممي، طرابلس، 1 نيسان/أبريل 2019.

[40] في أواخر نيسان/أبريل، بدأ المصرف المركزي تقليص وصول مصرف الوحدة إلى العملة الأجنبية، مدعياً أنه قام بعمليات غش (وليس بسبب تدني احتياطياته، الأمر الذي استمر المصرف المركزي بالاعتراف به علناً). انظر الحاشية 11.

[41] "Classification of Commercial Banks Deposits", table no. 5. *Central Bank of Libya Economic Bulletin*, 4th quarter 2018.

الجدول رقم 2: إجمالي إيداعات المصارف التجارية (بملايين الدنانير الليبية).

	الودائع الفعلية	المتطلبات القانونية	الاحتياطيات المطلوبة
2011	58,480	%20	11,696
2014	78,911	%20	15,782
2016	83,408	%20	16,682
2007	24,806	%20	3,138
2017	95,939	%20	19,188
Q1 2018	96,753	%20	19,351
Q2 2018	103,794	%20	20,759
Q3 2018	106,409	%20	21,282
31.10.2018	101,145	%20	20,229
30.11.2018	99,552	%20	19,910
31.12.2018	93,707	%20	18,742

المصدر: النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع من عام 2018، تصنيف ودائع المصارف التجارية، الجدول 8.

يرتبط انخفاض الودائع بالدينار بزيادة شراء العملة الأجنبية وتحويل الأموال إلى الخارج. (مقابل كل 100 دولار أميركي يشتريه مصرف تجاري من المصرف المركزي، يسحب الأخير من حسابات المصرف مقابل ذلك بالدنانير الليبية استناداً إلى سعر الصرف المحدد من قبل المصرف المركزي.) وهذا لا يقتصر على المصارف في شرق ليبيا؛ فالمصارف في غرب ليبيا أيضاً تشتري كميات كبيرة من العملة الأجنبية لتغطية الواردات من السلع الاستهلاكية وتحويل رأس المال إلى الخارج. لكن المصارف الشرقية تتأثر أكثر لأن نسبة أكبر من ودائعها الاحتياطية موجودة في فرع بنغازي للمصرف المركزي، الذي لا تعترف به طرابلس.

لم تصبح البيانات عن الشهور الثلاثة الأولى من عام 2019 متوافرة علنياً بعد، لكن عندما يتم الإفصاح عنها، وإذا تم الإفصاح عنها، من المرجح أن تظهر المزيد من الانخفاض في الودائع الاحتياطية لدى المصرف المركزي. مع بداية رمضان في مطلع أيار/مايو، ارتفع الطلب على رسائل الاعتماد لأن الناس يتسوقون أكثر خلال الأعياد، ما يفرض المزيد من الضغوط على حسابات المصارف التجارية لدى المصرف المركزي. في أواسط آذار/مارس 2019، بدأ مرعي البرعصي، رئيس مصرف الوحدة، بإطلاق جرس الإنذار:

> سنواجه مشكلة حقيقية قريباً جداً؛ فالطلب على العملة الأجنبية مرتفع واحتياطياتنا لدى المصرف المركزي منخفضة. بعد حوالي شهر ستتكشف المشكلة أكثر، وسنصل إلى لحظة لن نكون عندها قادرين على تغطية المزيد من الطلبات [للتعويضات ورسائل الاعتماد]. إلا أن نفاد ودائعنا في طرابلس يمكن أن يؤثر أيضاً على دفع الرواتب. وماذا سيحدث عندها، أنا فعلاً لا أعرف.[42]

[42] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بنغازي، 12 آذار/مارس 2019.

IV. تحاشي وقوع أزمة مصرفية شاملة

من شأن تقييد عمليات المصارف التجارية بالعملة الأجنبية بشكل حاد أن يكون له تداعيات كبيرة. من غير الواضح كيف ستتكشف هذه الأزمة، جزئياً لأنه لم يقم أي خبير مختص بدراسة المشاكل التي تؤثر بهذه المصارف، ناهيك عن محاولة معالجتها.[43] لكن ثمة إجماعاً يتنامى بين العدد القليل من الأشخاص الذين يتابعون الأزمة المصرفية الوشيكة مفاده أن ذلك يمكن أن يفاقم مشاكل السيولة الحادة أصلاً في ليبيا، ما سيرفع سعر صرف العملات الأجنبية في السوق السوداء وهو ما سيتسبب بدوره بحدوث التضخم.[44] من المرجح أن يتأثر تقديم الخدمات أيضاً، لأن العديد من الشركات الحكومية (مثل شركة الكهرباء أو شركة الخليج العربي للنفط) والشركات الخاصة التي تحتفظ بحسابات في هذه المصارف قد لا تتمكن من تمويل واردتها، بما في ذلك قطع التبديل، أو دفع التزاماتها مقابل عقود الخدمة لصيانة بنيتها التحتية. من شأن هذا التطور أن يؤثر بالقطاع المصرفي بأسره، خصوصاً إذا حصل ازدحام على المصارف في سائر أنحاء البلاد. ويبقى هناك سؤال مفتوح ما إذا كان هذا سيؤثر أيضاً على دفع رواتب الموظفين الحكوميين.[45]

متحدثاً في أواسط آذار/مارس، قبل أسابيع فقط من إطلاق القوات التي يقودها حفتر لهجومها على طرابلس، رسم الحبري صورة مروعة لما يمكن أن يحدث: "من الممكن نشوء حالة من الهلع. وقد تحدث ثورة ثانية هنا"، بالإشارة إلى احتمال قيام انتفاضة ضد طرابلس. كما حذر من أنه "إذا لم يتم العثور على حل لهذه المصارف، من المرجح أن يرد الجيش الوطني الليبي"، ملمحاً إلى أن هذا يمكن أني يؤدي إلى مواجهة أخرى في المنصات النفطية وحقول النفط أو تسريع تقدم الجيش الوطني الليبي نحو طرابلس.[46] مسؤول يعمل مع محافظ المصرف المركزي في طرابلس أقر بأن المواطنين يمكن أن يصابوا بالهلع إذا تم تقييد عمليات المصارف التجارية.[47]

إذا فشلت المصارف، فإن التداعيات السياسية والعسكرية ستكون خطيرة أيضاً، حيث إن هذا سيقلص بشكل حاد قنوات تمويل الحكومة الشرقية وبالتالي قدرات الجيش الوطني الليبي. ومن شأن هذا أن يضيف رواية تصعيدية ضد سلطات طرابلس، حيث يتهمها أنصار حفتر ليس فقط بتمويل المجموعات المسلحة الإسلامية

[43] اقتصادي ليبي يعمل في لندن أبرز خصائص عدم اليقين هذه عندما قال: "ليس من السهل فهم الكيفية التي سيؤثر فيها هذا في الاقتصاد، لأن لدينا طريقة تقليدية في فهم القطاع المصرفي لا تنطبق فعلياً على ليبيا التي تطبق فيها سياسات تشويهية. [...] طالما ظل المصرف المركزي متمسكاً بهذه التمثيلية المضللة وتجاهل المتطلبات القانونية للاحتياطيات، يستطيع أن يبقي القطاع المصرفي وعمليات الدفع حية بشكل مصطنع، لكن سيظل هناك قيود حادة ستحدث انعكاساتها عاجلاً أم آجلاً. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أحمد جيهاني، لندن، 28 آذار/مارس 2019.

[44] بين عام 2015 وأواخر عام 2018، عانى الليبيون من حالات نقص حادة في السيولة في المصارف، ما دفع جميع المصارف إلى الحد من عمليات السحب الشهرية للنقود. تفاوتت هذه القيود من مصرف إلى مصرف وكانت تعتمد على الموقع (كان الجنوب الأكثر تأثراً)، لكن عندما أصبح النقص في أسوأ حالاته في الفترة 2017-2018، تراوح بين 200 إلى 500 دينار (140 إلى 350 دولار) للشخص. بين عامي 2015 و2018، طبع المصرف المركزي وفرعه في بنغازي النقود (13 مليار و10 مليارات على التوالي) لزيادة توفير العملة النقدية للمصارف، لكن المشاكل ظلت قائمة، ولو بشكل أقل خطورة. الإجراءات المالية التي اتخذت في تشرين الأول/أكتوبر 2018 حسنت من توافر العملة النقدية في العديد من المصارف، خصوصاً في غرب ليبيا، لكن بحلول آذار/مارس 2019، كان الليبيون في سائر أنحاء البلاد يقفون على الطوابير لساعات لسحب مبالغ نقدية من حساباتهم. في آذار/مارس 2019، تراوحت السحوبات النقدية الفردية بين 1,000 إلى 2,000 دينار (700 إلى 1,400 دينار). مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أصحاب حسابات ليبيين، طرابلس، بنغازي، الخُمس، مصراتة 2017-2018؛ ومع مسؤولين في المصرف المركزي، بنغازي، 2018-2019. البيانات المتعلقة بطباعة العملة النقدية من قبل المصرف المركزي في طرابلس متوافرة "فئات العملة الورقية والمعدنية المُصدرة"، النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع من العام 2018، الجدول رقم 4؛ البيانات المتعلقة بالعملة النقدية التي طبعها فرع بنغازي للمصرف المركزي قدمها الفرع (غير منشورة). مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع اقتصاديين غربيين، طرابلس، تونس العاصمة، لندن، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2019.

[45] عبر مدراء مصرف الوحدة عن خشيتهم من أن هذه الأزمة يمكن أن تؤثر أيضاً على دفع رواتب موظفي القطاع العام في سائر أنحاء البلاد، وهو أمر اتفق بعض الاقتصاديين الليبيين على أنه يمكن أن يحدث. ويمكن لهذا أن يؤثر على جميع موظفي الخدمة المدنية، بما في ذلك أولئك الذين يحتفظون بحسابات في مصارف تجارية لم يسلط عليها الضوء حتى الآن. وفي تفسير سبب ذلك، قال أحد الاقتصاديين: "الرواتب الشهرية يوقعها كل وزير، ويوافق على تحويل الرواتب ككتلة مالية إلى مختلف المصارف التجارية التي يحتفظ الموظفون بحساباتهم فيها، ومن ثم تقوم المصارف بإضافة المبالغ إلى حسابات الموظفين. إذا واجه هذان المصرفان إجراءات تقييدية على العمليات، كيف سيتمكن وزير من التوقيع على دفع الرواتب لأصحاب الحسابات في مصارف أخرى بينما لا يستطيع التوقيع عليها إذا كانت لمصرف الوحدة أو للمصرف التجاري الوطني؟ هذا لا يمكن أن يحدث". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحمد جيهاني، لندن، 28 آذار/مارس 2019.

[46] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بنغازي، 14 آذار/مارس 2019. في أواسط العام 2018، دفع نزاع آخر بين الجيش الوطني الليبي والسلطات في طرابلس، دفع الجيش إلى إغلاق منصات تصدير النفط في شرق ليبيا. انظر تقرير مجموعة الأزمات، مرجع سابق.

[47] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات تونس العاصمة، كانون الثاني/يناير 2019.

بل بتعمد إفلاس الحكومة في شرق ليبيا والجيش الوطني الليبي والشركات الخاصة، وهي أفعال يقولون إنها تبرر بأثر رجعي الهجوم على العاصمة.[48]

على المدى القصير، فإن تقييداً لقنوات تمويل شرق ليبيا سيجبر السلطات هناك على الأرجح إلى السعي للحصول على تمويل خارجي لدفع رواتب موظفي القطاع العام. وستكون الممولتان الأكثر ترجيحاً هما السعودية والإمارات العربية المتحدة. يبدو أن الرياض قد قدمت أصلاً بعض الدعم المالي للجيش الوطني الليبي لإطلاق هجومه على طرابلس، لكنها لم تمول رواتبه أو رواتب موظفي الحكومة أو تكاليفها التشغيلية، التي ما تزال الحكومة في الشرق تدفعها.[49] لكن إذا واجهت المصارف التجارية التي ساعدت في دفع رواتب موظفي الحكومة في الشرق قيوداً كما هو متوقع، فإن السلطات هناك قد تدعو داعميها الخارجيين إلى تغطية جميع نفقات القطاع العام. بدلاً من ذلك يمكنها أن تختار طبع المزيد من العملة لزيادة المتوافر من النقود رغم أن هذا سيسرع من ضغوط التضخم. لكن هذه تبقى حلولاً قصيرة الأمد لن تنجح في معالجة الأزمة المصرفية، ولا في تحقيق المواءمة في نظام التقاصّ المزدوج المطبق على المدفوعات. ستظل المصارف التجارية المحلية ممنوعة من معالجة أوامر الدفع الدولية طالما ظلت احتياطياتها في المصرف المركزي تحت العتبة القانونية.

كما أن حصار الجيش الوطني الليبي لطرابلس أدى إلى تشدد المواقف في العاصمة، حيث يتحدث المسؤولون على نحو متزايد عن اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لتقليص الموارد المالية للجيش الوطني الليبي، بما في ذلك حذف أفراده من قوائم رواتب طرابلس، وحتى التوقف عن دفع رواتب موظفي القطاع المدني في الشرق. متحدثاً في أواخر نيسان/أبريل، قال وزير الداخلية في طرابلس: "لدينا قاعدة بيانات جميع موظفي القطاع العام، ونستطيع تعليق دفع رواتب جميع أولئك الموجودين في الشرق. وينبغي أن نفعل ذلك. دعهم يفهمون تبعات أفعالهم".[50] سيتمثل الأثر المباشر لمثل هذه الإجراءات العقابية في زيادة متطلبات الحكومة في الشرق من المدفوعات بشكل يتجاوز بكثير المستوى الحالي لنفقاتها – نحو ستة مليار دولار سنوياً.

على المدى البعيد، إذا استمر الانقسام العسكري والسياسي العميق دون حدوث تغير رئيسي على الأرض، قد تراهن حكومة شرق ليبيا على السعي للوصول إلى إيرادات ليبيا النفطية وربط المصارف العاملة في الشرق، بما في ذلك فرع المصرف المركزي في بنغازي، بالنظام المصرفي الدولي. لكن يشك بأن تكون قادرة على فعل ذلك، حيث إن الاتجار بالنفط والوصول إلى نظام التحويل الإلكتروني الدولي للأموال، سويفت، المستخدم في سائر أنحاء العالم، يعتمد بشكل كبير على موافقة الولايات المتحدة. على مدى السنوات، أكدت واشنطن بشكل متكرر على مبدأ أن تظل المؤسسات المالية الليبية غير مقسمة وأن تتم إعادة توحيد حكومتها. المسؤولون الأميركيون لم يمنحوا الشرعية للحكومة الشرقية أو لفرع المصرف المركزي في بنغازي؛ واحتفظت وزارة الخزانة الأميركية بعلاقات مع محافظ المصرف المركزي في طرابلس فقط.[51] في العديد من الأوجه، ضَمِن الموقف الثابت للولايات المتحدة في هذه المسألة تدفق إيرادات ليبيا النفطية فقط إلى المصرف المركزي في طرابلس، وبالتالي إلى الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة، على مدى السنوات الماضية. لكن مع تلميح الرئيس الأميركي دونالد ترامب بدعمه لحفتر في أواسط نيسان/أبريل، وبالتالي تنسيق موقف الولايات المتحدة مع موقف السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر، فمن المحتمل حدوث تغيير على السياسة المتبعة حيال الشؤون المالية الليبية والقطاع النفطي.[52]

---

[48] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار الجيش الوطني الليبي المطلعين على مشاكل المصارف، بنغازي، 15 نيسان/أبريل 2019.

[49] Jared Malsin and Summer Said, "Saudi Arabia Promised Support to Libyan Warlord in Push to Seize Tripoli", *Wall Street Journal*, 12 April 2019. يبقى ما دفعته الرياض لحفتر غير معروف. دبلوماسي غربي تكهن أنها قد تكون دفعت مليار دولار. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، نيسان/أبريل 2019.

[50] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع فتحي باشا آغا، مصراتة، 26 نيسان/أبريل 2019. مسؤولون في طرابلس ودبلوماسي أجنبي أكدوا أن السراج كان قد وافق على قرار وقف دفع الرواتب لبعض موظفي الحكومة في الشرق، لكنه أوضح أن القرار لم يكن قد نفذ بعد. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين، ورجال أعمال، ودبلوماسي غربي، طرابلس، 27-29 نيسان/أبريل 2019.

[51] منذ العام 2015، والمسؤولون الأميركيون، بدعم من وزارة الخزانة الأميركية، يقودون ما يسمى "الحوار الاقتصادي الليبي"، الذي يجمع مدراء المؤسسات المالية الليبية. وقد شاركت في هذا الحوار فقط المؤسسات المدعومة من الأمم المتحدة والتي اعترف بها الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015. وهذا لم يشمل أبداً السلطات في شرق ليبيا أو فرع المصرف المر كزي في بنغازي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في المصرف المركزي، ودبلوماسيين غربيين، 2017 – 2019.

[52] Samer al-Atrush, "Trump Has a New Favorite Strongman in Khalifa Haftar", *Bloomberg Businessweek*, 3 May 2019.

قبل هجوم الجيش الوطني الليبي، تم تعويم مقاربتين إشكاليتين لتسوية الأزمة المصرفية. المقاربة الأولى، المدعومة بقوة من الحكومة الشرقية، تتمثل في إقناع المصرف المركزي بالاعتراف بالمبالغ الائتمانية التي راكمتها المصارف التجارية في فرع المصرف الشرقي.[53] وهذا يعني أن يكون على المصرف المركزي امتصاص كل أو جزء من ديون الحكومة الشرقية (نحو 35 مليار دولار) وربما إعادة وصل الفرع الشرقي للمصرف بنظام تسوية مدفوعاته الأوتوماتيكي. سيواجه مثل هذا المقترح مقاومة عنيفة في طرابلس. محافظ المصرف المركزي، الصديق الكبير، قال علناً: "مستحيل! لن يتمكن أي قدر من الصراخ من تحقيق ذلك"، بالإشارة إلى الاعتراف بديون الحكومة الشرقية وإعادة وصل فرع بنغازي بنظام التقاصّ في المصرف المركزي.[54] الكبير يرفض فعل ذلك لأنه لا يثق بمصادر الأموال في الشرق ولا في دقة الإبلاغ عنها، بالنظر إلى غياب إشراف المصرف المركزي على النظام المحاسبي اليدوي. وشن الهجوم على طرابلس يمكن فقط أن يحدث مزيداً من التصلب في موقفه.

مقاربة بديلة أخرى – متطرفة، وطرحت بشكل غامض وحسب – تتمثل في جعل المصارف "تواجه تبعات أفعالها": دعها تفشل.[55] يبقى هذا تكهناً حتى الآن لكن يمكن أن يتحول بسرعة إلى سياسة بحكم الأمر الواقع إذا استمر المصرف المركزي في عدم اتخاذ أي إجراء وإذا استمر الهجوم العسكري الذي يشنه الجيش الوطني الليبي، المدعوم صراحة من قبل فرع بنغازي للمصرف المركزي.[56] لكن جميع الأطراف المعنية تعي أن من شأن هذا أن يثير اضطرابات اجتماعية خطيرة ويتسبب في أزمة اقتصادية عميقة ذات تداعيات سياسية وحتى عسكرية بالنسبة للجميع، بما في ذلك في غرب ليبيا. قبل الهجوم، اقترحت الحكومة الشرقية حلاً ثالثاً وسطاً يتمثل في تغيير طريقة التعامل محاسبياً مع عمليات العملة الأجنبية. فبدلاً من السحب من احتياطيات المصارف التجارية لدى المصرف المركزي مقابل كل الكلفة بسعر صرف 3.90 دينار للدولار، يقترحون تقسيم هذا إلى جزأين منفصلين: جزء مساوٍ لسعر الصرف الرسمي وهو 1.4 دينار مقابل الدولار، يسحب من احتياطيات المصارف التجارية لدى المصرف المركزي؛ والجزء الثاني، مع إضافة الرسم، ويسحب من الاعتمادات التي راكمتها هذه المصارف في الفرع الشرقي للمصرف المركزي.[57] ويجادلون بأنه عندما فرضت سلطات طرابلس الرسم الإضافي، كانت تعتزم استخدام العائدات المتولدة منه لتغطية الدين الحكومي البالغ 63 مليار دينار لدى المصرف المركزي. الآن يقولون إنه ينبغي على حكومة الوفاق الوطني استخدام هذه الأموال لتغطية الدَين الشرقي أيضاً من أجل إبطاء معدل نضوب احتياطيات المصارف التجارية لدى المصرف المركزي، وفي الوقت نفسه استخدام الاحتياطيات التي راكمتها هذه المصارف لدى الفرع الشرقي للمصرف المر كزي.

حتى الآن، تجاهلت السلطات في طرابلس مثل هذه المقترحات. بل على العكس، ففي 20 آذار/مارس 2019 (قبل الهجوم)، قررت حكومة طرابلس استخدام 15 مليار دينار (11 مليار دولار) تولدت من رسوم العملة الأجنبية لتغطية ثلث موازنتها لعام 2019.[58] وفي اليوم نفسه أمرت أيضاً باستخدام خمسة مليارات دولار أخرى (3.5 مليار دولار) تولدت من رسوم العملة الأجنبية لسداد جزء من دينها المتراكم لدى المصرف المركزي، وأيضاً خمسة مليارات دينار أخرى (3.5 مليار دولار) لتمويل المشاريع التنموية المستقبلية التي سيشرف عليها المجلس الرئاسي.[59] لم يرد أي ذكر لمخصصات تسديد دَين المنطقة الشرقية. منذ بداية الهجوم العسكري في مطلع نيسان/أبريل، خصص المصرف المركزي مبلغاً هائلاً هو ملياري دينار (1.4 مليار دولار)، لدعم المجهود الحربي للقوات المتحالفة مع حكومة طرابلس.[60]

[53] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين عن فرع بنغازي في المصرف المركزي، ومع مسؤولين في الحكومة الشرقية، بنغازي، 11-14 آذار/مارس 2019.

[54] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، 9 كانون الثاني/يناير 2019.

[55] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ليبي مطلع على المشكلة التي تؤثر على المصارف، تونس العاصمة، 9 كانون الثاني/يناير 2019.

[56] بيان المصرف المركزي الليبي (الفرع الشرقي) 2019/2، تاريخ 7 نيسان/أبريل 2019.

[57] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الحبري، محافظ الفرع الشرقي للمصرف المركزي، بنغازي، 14 آذار/مارس 2019. كتب الحبري رسالتين رسميتين على الأقل وجههما لفايز السراج، رئيس المجلس الرئاسي ومقره طرابلس، يطلب منه استخدام جزء من العائدات المتولدة من رسوم العملة الأجنبية لتغطية دين المنطقة الشرقية.

[58] قرار المجلس الرئاسي 2019/357، 20 آذار/مارس 2019. يبلغ إجمالي الموازنة 46.8 مليار دينار (33 مليار دولار). أما مصادر العائدات الأخرى لتمويل الموازنة فهي 26.4 مليار دينار، (18 مليار دولار) من مبيعات النفط ومجرد 1.2 مليار دينار (800 مليون دولار) من الضرائب والإيرادات الحكومية الأخرى.

[59] قرار المجلس الرئاسي 2019/377، 20 آذار/مارس 2019 (بشأن تسديد الدين)؛ وقرار المجلس الرئاسي 2019/376، 20 آذار/مارس 2019 (حول المشاريع التنموية). تعليقاً على هذين القرارين، قال استشاري يعمل مع فرع بنغازي في المصرف المركزي إن ذلك "سيزيد من حدة المشاكل بين الشرق والغرب". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 29 آذار/مارس 2019.

[60] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي في طرابلس، 10 نيسان/أبريل 2019.

رغم إبلاغه بمخاطر وتداعيات المشاكل التي تؤثر في المصارف التجارية، حتى قبل هجوم حفتر على طرابلس، فإن لا محافظ المصرف المركزي ولا مستشاريه قدموا مقترحاً ملموساً حول كيفية منع حدوث أزمة مصرفية شاملة. أما اللاعبين الدوليين الذين يتابعون المشاكل الاقتصادية لليبيا فإنهم إما تناسوا هذه المشكلة بالتحديد أو لم يكونوا قادرين على إقناع المصرف المركزي ووزارة المالية في طرابلس بمعالجتها.[61] إلا أنه ودون اتخاذ خطوات فورية لتصحيح الوضع، فإن المصارف التجارية ستكون محكومة بالفشل، وسيعود النزاع حول توزيع العائدات النفطية بشكل مضاعف، ما سيطيل أمد الحرب.

مع عدم احتمال أن يحقق أي من الطرفين نصراً حاسماً، ينبغي على اللاعبين الخارجيين، خصوصاً داعمي كلا الطرفين المتحاربين، إقناع الحكومتين المتنافستين بقبول وقف لإطلاق النار والشروع في مفاوضات لتسوية نزاعهما المالي كأولوية قصوى. حالياً، هناك معارضة قوية لهذا داخل ليبيا، فكلا الطرفين يعتبران القتال حول طرابلس معركة وجودية ورفضا حتى النظر في وقف للأعمال القتالية أو الوساطة الخارجية. الجيش الوطني الليبي مصمم على السيطرة على العاصمة ووضع المؤسسات المالية للدولة تحت سيطرته. وعلى نحو مماثل، فإن القوات المتحالفة مع طرابلس تقول إنها مصممة على ردع الجيش الوطني الليبي وإعادته إلى شرق ليبيا وتقويض المكانة المالية للمنطقة الشرقية. تشير هذه المواقف إلى احتمال نشوء مأزق طويل ومكلف من شأنه أن يدفع إلى المزيد من التدخل الخارجي واستمرار العنف على عدة جبهات في سائر أنحاء البلاد.

إن الطرفين يتخذان مخاطرة كبيرة. إن ترك الأزمة المتمثلة في الهجوم العسكري الذي يشنه الجيش الوطني الليبي والإجراءات العقابية التي يتخذها المصرف المركزي تتكشف في الظروف الراهنة من شأنه أن ينعكس سلباً على كليهما؛ حيث إنه يمكن أن يؤدي إلى دمار المناطق الحضرية وأن يلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد، وزيادة مشاكل السيولة، وحدوث ارتفاع حاد في الأسعار وتنشيط التجارة في السوق السوداء. سيكون المستفيدون الرئيسيون من هذا هم اللاعبون العسكريون وتجار السوق السوداء، بينما سيتعرض لأسوأ آثار هذه الأزمة الليبيون العاديون في سائر أنحاء البلاد. على المدى البعيد، يمكن أن لهذا أن يمهد الطريق إلى حرب أوسع بكثير للسيطرة على الأموال والموارد.

ينبغي على العواصم الأجنبية والأمم المتحدة أن تضغط على الطرفين للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي على داعمي حفتر في الخليج أن يوضحوا له أنهم لا يعتزمون تمويل الحكومة في المنطقة الشرقية إذا جفت حساباتها، كما يبدو محتملاً، ناهيك عن منح المزيد من الدعم المالي للهجوم. يمكن لهذا أن يوفر الحافز الضروري للجيش الوطني الليبي كي يوقف هجومه على طرابلس ويوافق على التفاوض. على نحو مماثل، ينبغي على العواصم الأوروبية والداعمين الإقليميين لتحالف طرابلس أن يضغطوا على السراج ليوافق على وقف إطلاق للنار.

في الوقت نفسه، ينبغي على الولايات المتحدة أن تمارس نفوذها على المصرف المركزي في طرابلس، الذي تتمتع بعلاقة تفضيلية معه، لإقناعه بتسوية المشاكل المصرفية التي تؤثر بشرق ليبيا. دون حث من واشنطن، من غير المرجح أن توافق السلطات في طرابلس طوعاً على التفاوض للتوصل إلى تسوية مالية. وهذا سيتطلب من واشنطن العودة إلى مقاربة أكثر توازناً للصراع الليبي؛ فبدلاً من التعبير عن الدعم العسكري لحفتر والاعتراف السياسي (المتردد) بالسراج، ينبغي على إدارة ترامب، مع مشورة تقنية من وزارة الخزانة الأميركية، أن تستخدم رأسمالها السياسي ونفوذها المالي للضغط على الطرفين لدفعهما نحو تسوية الأزمة المصرفية. كما ينبغي على الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن تقدم الخدمة والمشورة.

من الواضح أن مثل هذه المشاورات المالية لا يمكن أن تحدث في عزلة؛ إذ ينبغي أن تمضي يداً بيد مع المحادثات السياسية والعسكرية الرامية إلى جسر الانقسامات في سائر أنحاء البلاد. لكن عرض تأسيس مسار مالي سيزيد من فرص إقناع الطرفين بالقبول بوقف لإطلاق النار. علاوة على ذلك، فإن أي مفاوضات مستقبلية تخاطر بأن تكون شكلية إذا لم يكن هناك محاولة أيضاً لمعالجة الاختلالات المالية التي تشكل دافعاً رئيسياً للصراع السياسي والعسكري في ليبيا. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي اتخاذ عدة خطوات.

- ينبغي على المصرف المركزي وفرعه في بنغازي تأكيد التزامهما بإجراء تدقيق محاسبي خارجي على المصرف، كما كانا قد وعدا ممثل الأمم المتحدة الخاص في آب/أغسطس 2018. وينبغي على الأمم المتحدة أن تعمل على التغلب على التأخيرات التقنية التي أعاقت هذه العملية.

[61] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا واقتصاديين دوليين، تونس العاصمة، كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2019.

- في هذه الأثناء، ينبغي على الأمم المتحدة أن تعقد اجتماعاً تقنياً للمحافظين المتنافسين، والمسؤولين من وزارتي المالية والخبراء الماليين الليبيين. وسيكون الهدف وضع حلول تقنية للأزمة المصرفية ولجملة المشاكل التي تراكمت منذ انقسام المصرف المركزي في العام 2014، بما في ذلك كيفية جعل العمليات المصرفية التجارية معيارية في الشرق. ينبغي أن يعقد هذا الاجتماع بحضور مختصين من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأميركية، وربما أيضاً من المؤسسات المالية الأوروبية أو الإقليمية التي تمتلك خبرة ذات صلة. وينبغي على الأمم المتحدة أن تنظر في طلب التوجيه التقني من محافظ سابق رفيع ومحترم للمصرف المركزي للمساعدة في قيادة هذه العملية.
- ينبغي على أولئك الذين يتفاوضون على حل للأزمة الليبية أن يضعوا أيضاً إجراءً جديداً لاختيار محافظ توافقي للمصرف المركزي للتغلب على المأزق الذي يتوقع أن يصيب العملية كما هو وارد في الاتفاق السياسي الليبي. ينبغي تغطية هذه النقطة في أي محادثات سياسية مستقبلية.

V. الخلاصة

يعد إيجاد حل للأزمة المصرفية الليبية الوشيكة أمراً ضرورياً وملحاً. إن مأزق اليوم هو نتاج للأزمة السياسية لعام 2014 والاستقطاب المتزايد في العلاقات بين غرب وشرق ليبيا الذي نجم عنها؛ وقد تعمقت هذه الأزمة وازدادت مرارة منذ ذلك الحين. كما أنها تعد نتيجة مباشرة للقرارات المتعلقة بالسياسات التي رسخت الانقسامات السياسية، والعسكرية والمالية. كان قرار المصرف المركزي في العام 2014 بفصل فرعه في بنغازي عن نظام تسوية المدفوعات المؤتمت يهدف إلى منع السلطات في شرق ليبيا من الوصول إلى الأصول المالية للبلاد. حققت طرابلس هدفها، لكن بفعلها ذلك أحدثت انقساماً عميقاً داخل المصرف المركزي وأطلقت شعوراً قوياً بانعدام التمثيل في الشرق. كما دفع خصوم طرابلس لإيجاد وسائل أخرى يتمكنون من خلالها من تمويل أنفسهم وتوسيع مطالبهم بالسيادة. فاقم هذا من حالة الاستقطاب في المشهد السياسي، وعمق الانقسام العسكري بين الشرق والغرب، وفاقم الأزمة الاقتصادية الليبية وأسهم في الحرب الراهنة في العاصمة.

وعلى نحو مماثل، فإن محاولات معالجة مشاكل السيولة والآثار التشويهية للسوق السوداء أدت إلى اتخاذ الإجراءات المالية في العام 2018، خصوصاً فرض رسم مرتفع على عملية شراء العملة الأجنبية. كان لهذا التحرك المنطقي مالياً تداعيات غير متوقعة؛ حيث أدى إلى نضوب سريع للودائع الاحتياطية التي تمتلكها المصارف العاملة في شرق ليبيا في المصرف المركزي في طرابلس.

إن الخطوات العلاجية ممكنة وضرورية. لكن هذا سيتطلب أن يتفق الطرفان المتحاربان، بدعم فعال من الشركاء الدوليين، على وقف لإطلاق النار. وهذا بدوره سيجعل إجراء المفاوضات حول التوصل إلى تسوية مالية أمراً ممكناً. لكن من غير المرجح أن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار إذا لم يقترح الشركاء الأجانب في الأزمة الليبية ولم يتعهدوا بدعم التوصل إلى حل للأزمة المالية، إضافة إلى المحادثات السياسية والعسكرية الضرورية. إن عدم معالجة الأزمة المصرفية من المرجح أن يؤدي ليس إلى إطالة أمد الحرب وحسب؛ بل سيكون له تداعيات على ليبيا بمجملها. وسيكون الضحايا الرئيسيون للأزمة المصرفية أصحاب الحسابات، أي المواطنين العاديين، لكن أيضاً الاقتصاد بشكل عام، الذي كان قد بدأ بالخروج ببطء من ست سنوات من الركود فقط في مطلع هذا العام. علاوة على ذلك، قد يجد الداعمون الخارجيون للطرفين المتحاربين أنفسهما مطالبين بتمويل وكلائهم، خصوصاً في الشرق، والسماح باستمرار القتال دون ظهور منتصر واضح. سيكون لهذا بالطبع تداعيات كارثية على قدرة ليبيا على إخراج نفسها أخيراً من الاضطرابات التي سادتها بعد العام 2011.

طرابلس/بنغازي/بروكسل، أيار/مايو **2019**

الملحق آ: خريطة ليبيا

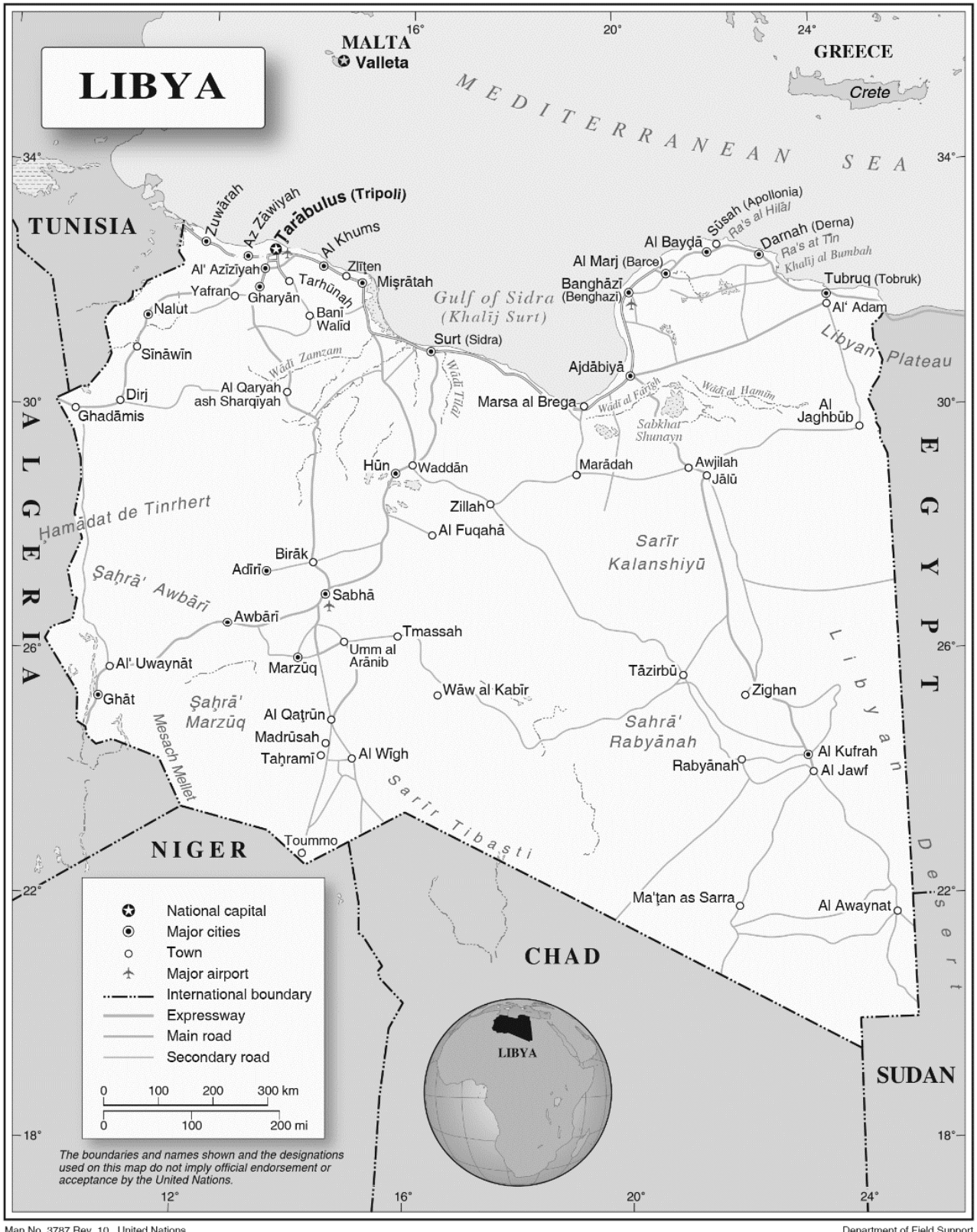

الملحق ب: شكل توضيحي للتدفقات المالية

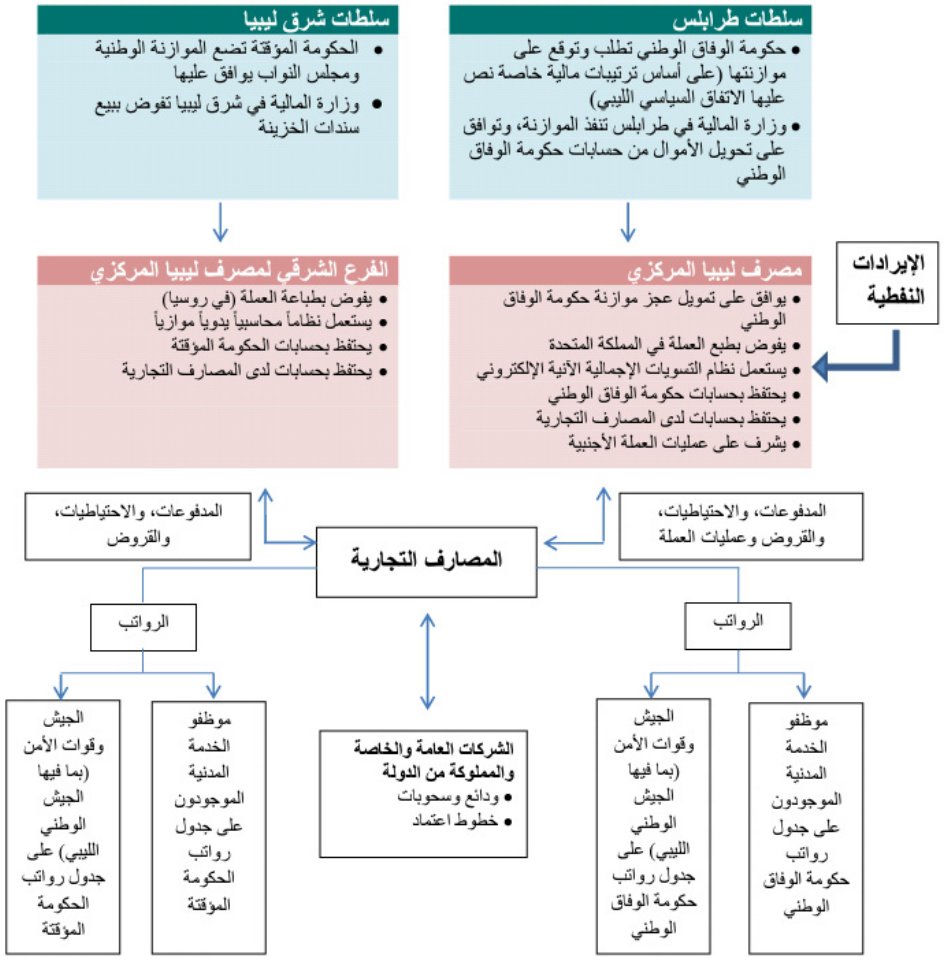

الملحق ج: إنفاق الحكومة المؤقتة (الشرقية) 2015-2018 (بملايين الدنانير الليبية)

	2015	2016	2017	2018	
الدخل	0	0	0	0	
الإنفاق					
باب الموازنة/العام	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**الإجمالي**
الباب 1: الرواتب					
عام/حكومي	4,115	5,026	5,215	3,738	18,094
الجيش وقوات الأمن	0	1,616	1,792	1,800	5,208
صندوق الضمان الاجتماعي	326	0	0	0	326
الإجمالي	**4,441**	**6,642**	**7,007**	**5,538**	**23,628**
الباب 2: تشغيلية					
عام/حكومي	510	445	2,175	833	3,963
الجيش وقوات الأمن	458	2,431	833	1,200	8,885
الإجمالي	**968**	**2,876**	**3,008**	**2,033**	**8,885**
الباب 3: التنمية					
عام/حكومي	0	166	120	907	1,193
الجيش وقوات الأمن	0	0	300	303	603
الإجمالي	**0**	**166**	**420**	**1,210**	**1,796**
الباب 4: الدعم الحكومي					
عام/حكومي	409	19	600	216	1,244
الجيش وقوات الأمن	0	0	0	0	0
الإجمالي	**409**	**19**	**600**	**216**	**1,244**
الإجمالي العام/في العام	**5,818**	**9,703**	**11,035**	**8,997**	**35,553**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، فرع بنغازي، آذار/مارس 2019 (غير منشور).

الملحق د: الإيرادات والنفقات الفعلية لحكومة طرابلس 2014-2018 (بملايين الدنانير الليبية)

	2014	2015	2016	2017	2018
الإيرادات					
نفطية	19,977	10,598	6,666	19,209	33,476
غير نفطية	1,567	6,246	1,930	3,129	2,435
الإجمالي	**21,543**	**16,843**	**8,595**	**22,338**	**35,911**
الإنفاق					
الباب 1: الرواتب	23,632	20,307	19,093	20,293	23,607
الباب 2: تشغيلية	3,260	3,626	2,223	4,541	5,663
الباب 3: تنموية	4,482	3,862	1,398	1,888	3,390
الباب: 4: دعم حكومي	12,440	8,220	5,724	5,970	6,627
موازنة إضافية	0	0	350	0	0
الإجمالي	**43,814**	**36,015**	**28,788**	**32,692**	**39,286**
العجز	22,271	19,172	20,193	10,354	3,375

البيانات من النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع لعام 2018، ص. 61.

الملحق هـ: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسووتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت:www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد مارك مالوخ – براون.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا والخليج. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-الفلسطينية.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، والجزائر، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، وهونغ كونغ، والقدس، وجوهانسبورغ، وجوبا، ومكسيكو سيتي، ونيودلهي، والرباط، وتبليسي، وتورنت، وطرابلس، وتونس، ويانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، صندوق أمانة طوارئ الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وآلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، وزارة الخارجية الآيسلندية، وكالة المساعدات الأيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وزارة خارجية ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وزارة التنمية الدولية البريطانية، وزارة الخارجية القطرية، وزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة تشارلز كوخ، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماكآرثر، ومؤسسة كوريا، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، ومؤسسة يونيكوريا، ومؤسسة ويلسبرينغ الانسانية.

أيار/مايو 2019

الملحق و: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2016

Special Reports

Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State, Special Report N°1, 14 March 2016 (also available in Arabic and French).

Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action, Special Report N°2, 22 June 2016.

Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid, Special Report N°3, 22 March 2017.

Israel/Palestine

How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

Israel/Palestine: Parameters for a Two-State Settlement, Middle East Report N°172, 28 November 2016 (also available in Arabic).

Israel, Hizbollah and Iran: Preventing Another War in Syria, Middle East Report N°182, 8 February 2018 (also available in Arabic).

Averting War in Gaza, Middle East Briefing N°60, 20 July 2018 (also available in Arabic).

Rebuilding the Gaza Ceasefire, Middle East Report N°191, 16 November 2018 (also available in Arabic).

Defusing the Crisis at Jerusalem's Gate of Mercy, Middle East Briefing N°67, 3 April 2019 (also available in Arabic)

Iraq/Syria/Lebanon

Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

Russia's Choice in Syria, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000", Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

Hizbollah's Syria Conundrum, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017 (also available in Arabic).

The PKK's Fateful Choice in Northern Syria, Middle East Report N°176, 4 May 2017 (also available in Arabic).

Oil and Borders: How to Fix Iraq's Kurdish Crisis, Middle East Briefing N°55, 17 October 2017 (also available in Arabic).

Averting Disaster in Syria's Idlib Province, Middle East Briefing N°56, 9 February 2018 (also available in Arabic).

Winning the Post-ISIS Battle for Iraq in Sinjar, Middle East Report N°183, 20 February 2018 (also available in Arabic).

Saudi Arabia: Back to Baghdad, Middle East Report N°186, 22 May 2018 (also available in Arabic).

Keeping the Calm in Southern Syria, Middle East Report N°187, 21 June 2018 (also available in Arabic).

Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State, Middle East Report N°188, 30 July 2018 (also available in Arabic).

How to Cope with Iraq's Summer Brushfire, Middle East Briefing N°61, 31 July 2018.

Saving Idlib from Destruction, Middle East Briefing N°63, 3 September 2018 (also available in Arabic).

Prospects for a Deal to Stabilise Syria's North East, Middle East Report N°190, 5 September 2018 (also available in Arabic).

Reviving UN Mediation on Iraq's Disputed Internal Boundaries, Middle East Report N°194, 14 December 2018 (also available in Arabic).

Avoiding a Free-for-all in Syria's North East, Middle East Briefing N°66, 21 December 2018 (also available in Arabic).

Lessons from the Syrian State's Return to the South, Middle East Report N°196, 25 February 2019.

The Best of Bad Options for Syria's Idlib, Middle East Report N°197, 14 March 2019 (also available in Arabic).

After Iraqi Kurdistan's Thwarted Independence Bid, Middle East Report N°199, 27 March 2019 (also available in Arabic).

North Africa

Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic and French).

Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

The Libyan Political Agreement: Time for a Reset, Middle East and North Africa Report N°170, 4 November 2016 (also available in Arabic).

Algeria's South: Trouble's Bellwether, Middle East and North Africa Report N°171, 21 November 2016 (also available in Arabic and French).

Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia, Middle East and North Africa Report N°177, 10 May 2017 (only available in French and Arabic).

How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, Middle East and North Africa Report N°178, 24 July 2017 (also available in Arabic and French).

How Libya's Fezzan Became Europe's New Border, Middle East and North Africa Report N°179, 31 July 2017 (also available in Arabic).

Stemming Tunisia's Authoritarian Drift, Middle East and North Africa Report N°180, 11 January 2018 (also available in French and Arabic).

Libya's Unhealthy Focus on Personalities, Middle East and North Africa Briefing N°57, 8 May 2018.

Making the Best of France's Libya Summit, Middle East and North Africa Briefing N°58, 28 May 2018 (also available in French).

Restoring Public Confidence in Tunisia's Political System, Middle East and North Africa Briefing N°62, 2 August 2018 (also available in French and Arabic).

After the Showdown in Libya's Oil Crescent, Middle East and North Africa Report N°189, 9 August 2018 (also available in Arabic).

Breaking Algeria's Economic Paralysis, Middle East and North Africa Report N°192, 19 November 2018 (also available in Arabic and French).

Decentralisation in Tunisia: Consolidating Democracy without Weakening the State, Middle East and North Africa Report N°198, 26 March 2019 (only available in French).

Iran/Yemen/Gulf

Yemen: Is Peace Possible?, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).

Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals, Middle East Briefing N°51, 13 December 2016 (also available in Farsi).

Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).

Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).

Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).

Discord in Yemen's North Could Be a Chance for Peace, Middle East Briefing N°54, 11 October 2017 (also available in Arabic).

The Iran Nuclear Deal at Two: A Status Report, Middle East Report N°181, 16 January 2018 (also available in Arabic and Farsi).

Iran's Priorities in a Turbulent Middle East, Middle East Report N°184, 13 April 2018 (also available in Arabic).

How Europe Can Save the Iran Nuclear Deal, Middle East Report N°185, 2 May 2018 (also available in Persian and Arabic).

Yemen: Averting a Destructive Battle for Hodeida, Middle East Briefing N°59, 11 June 2018.

The Illogic of the U.S. Sanctions Snapback on Iran, Middle East Briefing N°64, 2 November 2018 (also available in Arabic).

The United Arab Emirates in the Horn of Africa, Middle East Briefing N°65, 6 November 2018 (also available in Arabic).

How to Halt Yemen's Slide into Famine, Middle East Report N°193, 21 November 2018 (also available in Arabic).

On Thin Ice: The Iran Nuclear Deal at Three, Middle East Report N°195, 16 January 2019 (also available in Farsi and Arabic).

الملحق ي: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CHAIR

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme

PRESIDENT & CEO

Robert Malley
Former White House Coordinator for the Middle East, North Africa and the Gulf region

OTHER TRUSTEES

Fola Adeola
Founder and Chairman, FATE Foundation

Hushang Ansary
Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Gérard Araud
Former Ambassador of France to the U.S.

Carl Bildt
Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattaui
Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Ahmed Charai
Chairman and CEO of Global Media Holding and publisher of the Moroccan weekly *L'Observateur*

Nathalie Delapalme
Executive Director and Board Member at the Mo Ibrahim Foundation

Alexander Downer
Former Australian Foreign Minister and High Commissioner to the United Kingdom

Sigmar Gabriel
Former Minister of Foreign Affairs and Vice Chancellor of Germany

Robert Fadel
Former Member of Parliament in Lebanon; Owner and Board Member of the ABC Group

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Group; Founder, Radcliffe Foundation

Hu Shuli
Editor-in-Chief of Caixin Media; Professor at Sun Yat-sen University

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Yoriko Kawaguchi
Former Foreign Minister of Japan; former Environment Minister

Wadah Khanfar
Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

Nasser al-Kidwa
Chairman of the Yasser Arafat Foundation; Former UN Deputy Mediator on Syria

Bert Koenders
Former Dutch Minister of Foreign Affairs and Under-Secretary-General of the United Nations

Andrey Kortunov
Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev
Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Tzipi Livni
Former Foreign Minister and Vice Prime Minister of Israel

Helge Lund
Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Susana Malcorra
Former Foreign Minister of Argentina

William H. McRaven
Retired U.S. Navy Admiral who served as 9th Commander of the U.S. Special Operations Command

Shivshankar Menon
Former Foreign Secretary of India; former National Security Adviser

Naz Modirzadeh
Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Saad Mohseni
Chairman and CEO of MOBY Group

Marty Natalegawa
Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Ayo Obe
Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

Meghan O'Sullivan
Former U.S. Deputy National Security Adviser on Iraq and Afghanistan

Thomas R. Pickering
Former U.S. Under-Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Ahmed Rashid
Author and Foreign Policy Journalist, Pakistan

Juan Manuel Santos Calderón
Former President of Colombia; Nobel Peace Prize Laureate 2016

Wendy Sherman
Former U.S. Under Secretary of State for Political Affairs and Lead Negotiator for the Iran Nuclear Deal

Ellen Johnson Sirleaf
Former President of Liberia

Alexander Soros
Deputy Chair of the Global Board, Open Society Foundations

George Soros
Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Jonas Gahr Støre
Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; former Foreign Minister of Norway

Jake Sullivan
Former Director of Policy Planning at the U.S. Department of State, Deputy Assistant to President Obama, and National Security Advisor to Vice President Biden

Lawrence H. Summers
Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt
CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi
Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE

BP
Shearman & Sterling LLP
Statoil (U.K.) Ltd.
White & Case LLP

INDIVIDUAL

(5) Anonymous
Scott Bessent
David Brown & Erika Franke
Herman De Bode
Stephen Robert
Luděk Sekyra
Alexander Soros
Ian R. Taylor

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE

Anonymous
APCO Worldwide Inc.
Atlas Copco AB
Chevron
Edelman UK
Eni
HSBC Holdings Plc
MetLife
Noble Energy
RBC Capital Markets
Shell

INDIVIDUAL

(3) Anonymous
Mark Bergman
Stanley Bergman & Edward Bergman
David & Katherine Bradley
Eric Christiansen
Sam Englebardt
The Edelman Family Foundation
Seth & Jane Ginns
Ronald Glickman
David Harding
Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti
Geoffrey Hsu
David Jannetti
Faisel Khan
Cleopatra Kitti
Michael & Jackie Lambert
Samantha Lasry
Leslie Lishon
Malcolm Hewitt Wiener Foundation
The New York Community Trust – Lise Strickler & Mark Gallogly Charitable Fund
The Nommontu Foundation
Brian Paes-Braga
Kerry Propper
Duco Sickinghe
Nina K. Solarz
Clayton E. Swisher
Enzo Viscusi

AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Amy Benziger
Tripp Callan
Kivanc Cubukcu
Matthew Devlin
Victoria Ergolavou
Noa Gafni
Christina Bache
Lynda Hammes
Jason Hesse
Dalí ten Hove
Lindsay Iversen
Azim Jamal
Arohi Jain
Christopher Louney
Matthew Magenheim
Madison Malloch-Brown
Megan McGill
Hamesh Mehta
Tara Opalinski
Perfecto Sanchez
Nidhi Sinha
Chloe Squires
Leeanne Su
Bobbi Thomason
AJ Twombly
Dillon Twombly
Annie Verderosa
Zachary Watling
Grant Webster

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus

George Mitchell
Chairman Emeritus

Gareth Evans
President Emeritus

Kenneth Adelman
Adnan Abu-Odeh
HRH Prince Turki al-Faisal
Celso Amorim
Óscar Arias
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Nahum Barnea
Kim Beazley
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Lakhdar Brahimi
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Sheila Coronel
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Uffe Ellemann-Jensen
Stanley Fischer
Carla Hills
Swanee Hunt
Wolfgang Ischinger
Aleksander Kwasniewski
Ricardo Lagos
Joanne Leedom-Ackerman
Todung Mulya Lubis
Graça Machel
Jessica T. Mathews
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Roza Otunbayeva
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Surin Pitsuwan
Fidel V. Ramos
Olympia Snowe
Javier Solana